**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد بوضياف – المسيلة**

**كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية**

**قسم التاريخ**

# التيار الاستقلالي في الحركة الوطنية التونسية 1920-1956

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر

**إعداد الطالب(ة):**

بوسويلف قويدر

**لجنة المناقشة**

| الاسم و اللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| بوضربة عمر | أستاذ محاضر –أ– | رئيسا |
| بوكسيبة محمود | أستاذ محاضر –ب– | مشرفا |
| صالحي منى | أستاذ مساعد–أ– | مناقشا |

**السنة الجامعية: 1436هـ/ 1437هـ - الموافق لـ 2015م/2016م**

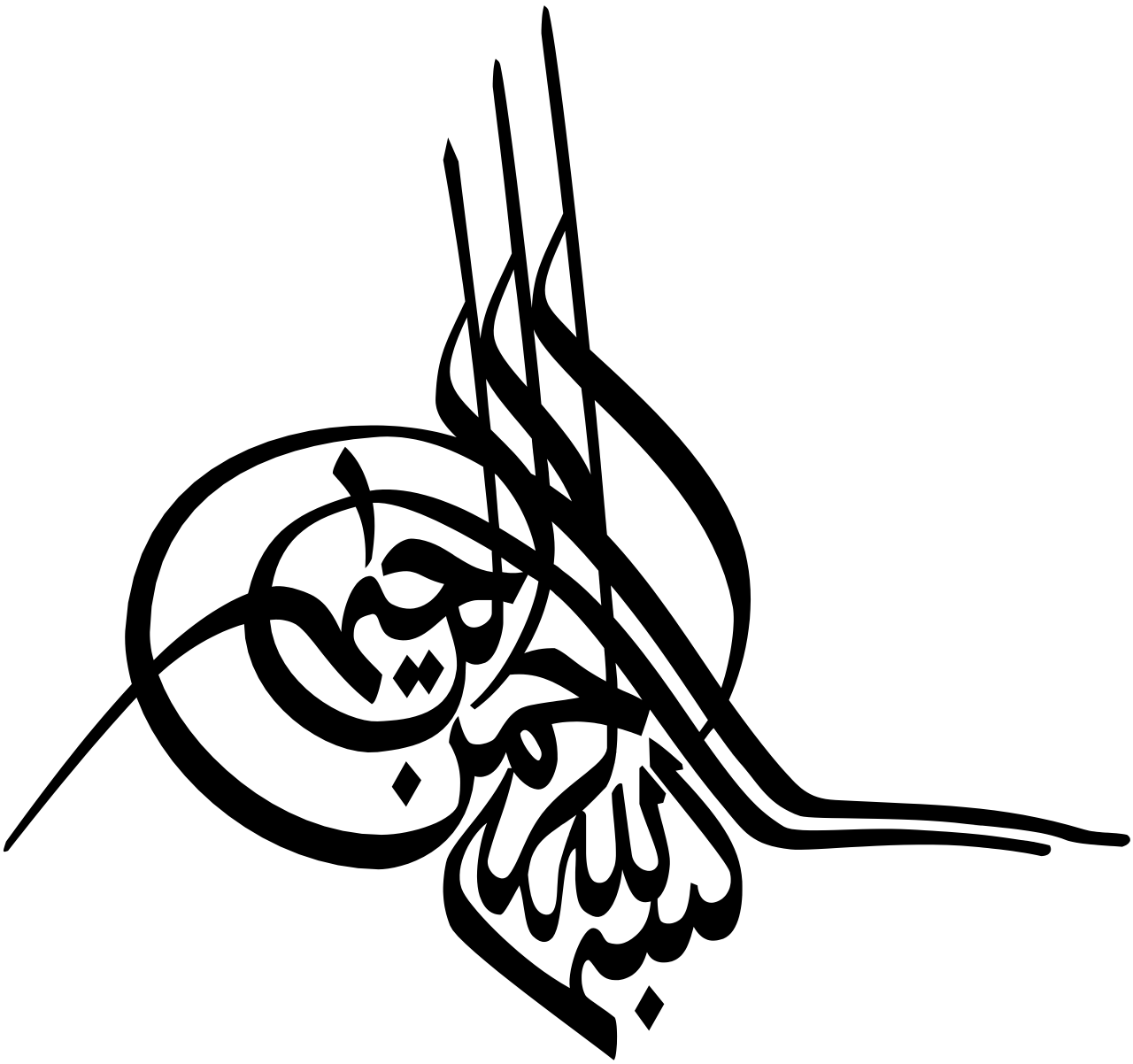
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر و تقدير

نحمد الله ونشكره على جزيل فضله ونعمه قبل كل شيء
كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل
إلى الأستاذ المؤطر **الدكتور بوكسيبة محمود**
الذي لم يبخل علي بنصائحه
القيمة ومساعدته.
كما أتقدم إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد
في إنجاز عملي هذا.
كما لا أنسى كل أساتذة وعمال قسم التاريخ

# الإهداء

أهدي هذا العمل إلى جميع أفراد أسرتي

والى كل من علمني وهداني إلى طريق

النور والعلم إلى أساتذتي الذين تدرجوا في

تعليمي وبالأخص أستاذي الكريم الدكتور

بوكسيبة محمود

إلى من كل من ساعدني على إتمام هذا

العمل

## مقـــدمـــــــة :

عانت شعوب المغرب كلها من ويلات استعمار أنكر شرعية وجودها على أرضها متفرقة أو مجتمعة ، فكان عليها أن تدخل في مقاومة ضارية ونهائية ، لإحباط نوايا وخطط المستعمر ، وإفشال مشروعه الرامي الى خلخلة مقومات هويته الوطنية ، من خلال حرب شنها ضد تلك الشعوب على عدة وجهات ، أهمها الواجهة الدينية والعرقية ، وكذا الواجهة الثقافية واللغوية ، وواجهة هضم حقها في الأرض ووسائل العيش .

إن النجاح الذي حققه التيار الإستقلالي التونسي الذي إستمد قوته من المد الثوري الشامل الذي عرفته المنطقة ، وتنامي التيار الإستقلالي في أقطار المغرب العربي ، وفي هذا الإطار يأتي هذا البحث ، وهو محاولة أردت من خلالها تسليط الضوء على الإتجاه الإستقلالي في الحركة الوطنية التونسية ، وأثره على السياسة الإستعمارية في البلاد ، محاولا الوقوف على أهم المحطات التاريخية التي كان لها الأثر الأكبر في ظهور الإتجاه الإستقلالي ، ويعتبر موضوع البحث ذو أهمية خاصة ، بإعتباره يساهم في إثراء الفترة التاريخية للعمل السياسي والعسكري للتيار الثوري الإستقلالي بتونس.

**أسباب إختيار الموضوع :** العوامل التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع :

أولا : الميول الشخصية والرغبة الذاتية في الإسهام في مثل هذه المواضيع التي تعبر بصدق عن العمل الجاد والشمولية الثورية في انتزاع الإستقلال باللغة التي يفهمها الإستعمار

ثانيا : الإطلاع على طبيعة الإنتقال من السياسة المطالبة بالحقوق (الإصلاح) الى سياسة فرض إرادة الشعب التونسي في الإستقلال.

إن من إيجابيات الفترة المدروسة هو انصهار الوعي الوطني التونسي رغم الخصوصيات التي كانت داخل تيارات الحركة الوطنية التونسية ، وقد حقق التيار الإستقلالي الوعي النضالي في القطر التونسي بمعزل عن أي ارتجال ثوري قد يخرجها عن مسارها الشمولي لنيل الإستقلال .

## مقـــدمـــــــة :

**إشكالية الموضوع :** وقد حاولت معالجة الإشكالية التالية:

-الى أي مدى ساهم التيار الإستقلالي للحركة الوطنية التونسية في توحيد الصفوف وقيادة الشعب لنيل الإستقلال ؟

وقد جزءناها الى مجموعة من التساؤلات :

-ماهي مراحل النشاط السياسي للحركة الوطنية في تونس ، وكيف كان الإنتقال في مطالب الحركة الوطنية ؟

- هل كانت الأوضاع السياسية في تونس في تلك الفترة توفر الشروط الكافية للعمل الثوري وتوحيد الجهود؟

-ماهو دور التيار الإستقلالي في مناهضة السياسة الإستعمارية ؟

**المنهج المتبع :**لدراسة هذا الموضوع إعتمدنا على مجموعة من المناهج التي يقتضيها طبيعة الموضوع :

- المنهج التاريخي الوصفي الذي يهتم بوصف الأحداث وتسلسلها زمنيا.

- المنهج التحليلي الذي يعتمد على دراسة المادة العلمية وتحليلها.

**خطة البحث:** وقد قسمنا بحثنا هذا الى مقدمة وأربع ة فصول وخاتمة وملاحق وقائمة مصادر ومراجع ، حيث تناولنا في الفصل الأول الأوضاع السياسية في تونس قبل 1920، وهذا بإبراز الإتفاقيات والمعاهدات التي فرضتها الحماية على باي تونس وكذا المقاومة الشعبية وإرهاصات العمل السياسي في تونس .أما الفصل الثاني فقد خصصناه لنشاط الحركة الوطنية التونسية من 1920 الى غاية 1945 وتناولنا فيه تأسيس الحزبين الحر الدستوري والحزب الدستوري الجديد ، في الفصل الثالث تناولنا نشاط الحركة الوطنية التونسية من 1945 الى غاية 1952 وأبرزنا فيه مؤتمر ليلة القدر الذي شمل كل التيارات الوطنية التونسية والسياسة التي انتهجها الحزب الدستوري الجديد بعد 1949 وكذا الدور السياسي للإتحاد العام للشغل في مناهضة الإستعمار

، أما الفصل الرابع والأخير فقد تناولنا فيه المقاومة المسلحة ضد الإستعمار الفرنسي وإخضاعه ثم المفاوضات والإستقلال

**أهم مصادر ومراجع البحث**: لإنجاز هذا البحث اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي أفادتنا بشكل مكثف في تفصيل الموضوع أهمها عبدالعزيز الثعالبي: تونس الشهيدة كتاب الحبيب ثامر : هذه تونس وكتاب خليفة شاطر وآخرون : تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الإستقلال الذي استقيت منهم الأوضاع السياسية بتونس في عشرينيات القرن العشرين وكذا تطور الحركة الوطنية التونسية ، وكذا كتاب أحمد قصاب تاريخ تونس المعاصر 1881-1956 والذي أفادني في فهم وتحليل التحولات التي حدثت داخل الحزب الدستوري التونسي إلى غاية 1956 ، وكتاب محمد علي داهش دراسات في الحركة الوطنية الإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي وكتاب عبد السلام بن حميدة : الحركة النقابية الوطنية للشغيلة الذي أفادني في تبيان دور الإتحاد العام للشغل السياسي ومجموعة من الكتب التي تناولت الموضوع.

أما الصعوبات التي اعترضتنا في إعداد البحث تتمثل في:

- ضيق الوقت مقارنة بأهمية الموضوع.
- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع بشكل مباشر وهذا راجع لعدم مقدرتي على التنقل خارج الولاية للحصول على المصادر والمراجع المتعلقة بالعمل لإرتباطاتي المهنية التي لاتسمح لي بذلك.
- عدم التفرغ للبحث بالشكل التام بسبب ارتباطاتي المهنية والتزاماتي العائلية.

وفي الأخير لا أذكر أننا قدمنا عملا متكاملا وإنما أظن أننا قد فتحنا بابا للبحث بعمق في مثل هذا الموضوع الحساس لفترة هامة من تاريخ تونس ، فإن وفق نا فبتوفيق من الله عز وجل وبتوجيه من أستاذتنا الكرام خاصة الدكتور بوكسيبة محمود وإن قصر نا فحسبنا ما تحملناه من عناء في إنجاز هذا البحث مع خالص امتناني إلى أساتذتي وبالأخص إلى أستاذي الدكتور بوكسيبة محمود وزملائي وكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

## المبحث الأول: فرض الحماية على تونس 1881:

سعت فرنسا بعد احتلال الجزائر للسيطرة على تونس، في الوقت الذي شهدت فيه تونس حالة من الضعف ، وفي مؤتمر برلين 1878 استطاعت فرنسا الحصول على المساندات البريطانية والألمانية لمخطط الاحتلال، حيث تذرعت بانتقال بعض القبائل التونسية (قبائل خمير) عبر الحدود الجزائرية للغزو بحجة مساندتها للثوار الجزائريين، فاجتازت القوات الفرنسية حدود تونس من الجزائر في 24 أفريل 1881 (35 ألف جندي) فيما هاجمت قواتها البحرية من الشمال ميناء بنزرت، وتقدمت صوب العاصمة تونس وحاصرت قصر الباي بباردو يوم 12 ماي 1881، وقد عرض قائد الجيش الفرنسي الجنرال بريار والقنصل روسطان على محمد الصادق باي نص معاهدة باردو والتي فرضت بمحتواها الحماية على تونس[1]،

كانت السلطات الفرنسية إثر إبرام معاهدة باردو ، تهدف إلى فرض وصاية سياسية إدارية على البلاد التونسية و ذلك بالإضافة إلى الوصاية الدبلوماسية الّتي تقرها هذه المعاهدة[2]، ولتحقيق هذا الهدف كان من المفروض تخطي العديد من العقبات، أبرزها عدم استسلام الحكومة التونسية للسلطة الفرنسية، وكذلك في وجود نظام الامتيازات واللجنة المالية الدولية[3]. ولهذا سعت السلطات الفرنسية إلى فرض اتفاقيات سرّية على محمد الصادق باي شهر جويلية 1882، والّتي تهدف إلى تدعيم مركزها داخل الإيالة و تمكين الوزير المقيم من بسط نفوذه السياسي على حكومة الباي[4].

من أبرز هذه الاتفاقيات معاهدة 08 جويلية 1882 الّتي عرضها بول كامبون على

1 راغب السرجاني، قصة تونس من البداية الى ثورة 2011، ط1،دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، 2011، ص21.

2 عبد العزيز الثعالبي ، تونس الشهيدة ، تر: سامي الجندي ، ط1، دار القدس ، بيروت ، 1975، ص33.

3 أحمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956 ، تر: حمادي الساحلي ،ط1، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، تونس ، 1986، ص84.

4 زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت،( د ت) ، ص467.

محمد الصادق باي ، وبموجب هذه الاتفاقية اعترف الباي بهيمنة فرنسا على البلاد التونسية،وذلك بمنحها حق تقدير الضرائب وتحديد قاعدتها و تحصيلها و إجراء الإصلاحات الإدارية و العدلية التي ترى لزومها[1].

و إثر وفاة محمد الصادق في 28 أكتوبر 1882 ، نصب بول كامبون علي باي على العرش و دعاه يوم 30 أكتوبر 1882 إلى توقيع معاهدة بالقصر السعيد [2] يعيد فيها ما جاء في اتفاقية جويلية مع بعض التغيرات تتعلق بمسألة تسديد الدّيون التونسية ، فبينما لم تتعرض معاهدة 08 جويلية إلاّ إلى دين الباي السائر ، طرحت اتفاقية 30 أكتوبر مسألة كل الدّيون التونسية بما فيها الدين المجمد[3].

ثمّ جاء ت اتفاقية المرسى في 08 جوان 1883، التي أخذت بمقتضاها السلطة الفرنسية تعويضا غير مشروط لإعادة بناء النظم الإدارية التونسية وفق ما تقتضيه مصالحها، و أدّى ذلك إلى إلغاء المحاكم القنصلية الأجنبية، والتمهيد للحد من الامتيازات التجارية الأوروبية ، فضلا عن حل اللجنة المالية العالمية[4] .

كما فرضت على رأس الإدارة المركزية التونسية بموجب مرسوم مؤرخ في 11 فيفري 1883 موظفا فرنسيا هو سكرتير عام الحكومة التونسية، و جعلت من المقيم العام الفرنسي رئيسا لمجلس الوزراء و وزير للشؤون الخارجية التونسية[5].

و عيّن قائد جيش الاحتلال وزيرا للحربية التونسية و أوكلت حراسة الموانئ للبحرية الفرنسية،كما جعلت على كل إدارة تونسية مديرا فرنسيا له صلاحيات الوزير[6]، وأصبح

1 عبد العزيز الثعالبي ، المصدر السابق ، ص 33.

2 أحمد القصاب، المرجع السابق،ص369.

3 علي محجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس،ترعمر بن ضو و آخرون،سراس للنشر ، تونس،1986،ص87.

4 جوهر محمد حسن ، تونس، دار المعارف، مصر،1961،ص51.

5 يونس درمونة، تونس بين الإتجاهات،دار الكتاب العربي، مصر،1958،ص30.

6 خليفة الشاطر و آخرون،تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية و دولة الاستقلال،مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص32.

مجلس الوزراء التونسي يتركب من سبعة وزراء تونسيين ليس عضويتهم شكليّ و سبعة من الفرنسيين برئاسة المقيم العام الفرنسي[1].

إلى جانب هذا قامت السلطات الفرنسية بفصل مناطق الجنوب التونسي الّذي يقدّر بثلثي القطر و وضعتها تحت الحكم العسكري المباشر [2] كما استولت على السلطة التشريعية بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية في 10 نوفمبر 1884 حدد فيه اختصاص المقيم العام الفرنسي في تونس ، و قد جاء في هذا المرسوم " يفوض رئيس الجمهورية الفرنسية المقيم العام للرقابة باسم الحكومة الفرنسية على الأوامر العليا الّتي يصدرها جلالة الباي و لإعطاء هذه الأوامر القوة التنفيذية داخل القطر التونسي "[3].

كما استحوذت فرنسا على السلطة القضائية، فأحدثت محاكم فرنسية على غرار المحاكم القائمة في أرض الجمهورية الفرنسية، و تختص بالنظر في قضايا التونسيين مع الأجانب و كذلك في قضايا العقارات المسجّلة عموما و القضايا السياسية.

وقد تمّ هذا بموجب سلسلة مراسيم مؤرخة في31 جويلية 1884 و2 سبتمبر 1885 و 12 جانفي 1898 ثمّ عمدت إلى المحاكم التونسية فوضعتها تحت رقابة فرنسيين[4]، و في في سنة 1921 أصبح النظام القضائي مستقلا عن الباي، و أصبحت المحاكم تقضي بالأمور بإسم القانون، و لم يعد للباي من سلطة قضائية سوى حقه في العفو عن المحكوم عليهم بالإعدام[5].

1 يونس درمونة ، المرجع السابق،ص31.

2 محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، تر: محمد الشاوش و محمد عجينة، ط1، دار سراس للنشر، تونس ، 1993 ،ص100.

3 أحمد القصاب ، المرجع السابق، ص ص 386-387.

4 يونس درمونة ، المرجع السابق ، ص ص 31-32.

5 زاهية قدورة ، المرجع السابق،ص470.

**المبحث الثاني: المقاومة الشعبية**

عمد الشعب التونسي لمقاومة الإستعمار الفرنسي فبعد أن استسلم الباي محمد الصادق لمطلب الفرنسيين لم يتخذ أي إجراء لمواجهة الفرنسيين سوى تجهيز محلتين صغيريتين في الواقع كانتا موجهتين لمعاقبة القبائل الثائرة والتعاون مع الإحتلال ضدها[1].

وقد بادرت قبائل خمير وعمدون والشياحية الى إعاقة تقدم الجيش الفرنسي في الشمال، وتواصلت المقاومة بمشاركة قبائل أولاد سالم أولاد بوسعيد والحوامدة وأولاد عمر، وشهد سهل بوسالم في 30 أفريل 1881 معركة عنيفة دارت رحاها في موقع يعرف بابن بشير ولعدم تكافؤ القوى إضطر المقاومون الى الإنسحاب ، ولم تتمكن قوات الإحتلال من القضاء على مقاومة قبائل مقعد وهذيل الا في بداية شهر جوان حيث إستسلم أبناء مقعد، وقدموا حوالي عشرين رهينة تم سجنهم في مدينتي عنابة وتونس ، كما أجبروا على دفع غرامة حربية، ونزعت منهم أسلحتهم [2] . لكن المقاومة الحقيقية جاءت بعد إنعقاد الإجتماع للقبائل الرافضة للإحتلال في جامع عقبة بن نافع بالقيروان في 15 جوان 1881 حيث تم الإتفاق على المقاومة وضرورة التنسيق بين عناصر المقاومة وربط الصلات مع حكومة طرابلس، وقد إنضمت للمقاومة القرى والأرياف وبعض المدن خاصة قابس وصفاقس وقفصة ، وشارك المجندون الفارون من عسكر زواوة والحنفية من الجيش التونسي وإنضمامهم للمقاومة.

كما كان لقبائل جلاص والهمامة والسواسي وأولاد سعيد ورياح الطرابلسة وسكان أرياف وقرى الساحل في وسط والساحل التونسي النصيب في المقاومة ، كما هو الحال بالنسبة لقبائل الجنوب بقيادة محمد معتوق وبمساندة الشيخ محمد كمون وعلي بن خليفة الذي إستطاع أن يكبد القوات الفرنسية خسائر كبيرة خاصة في المناطق الداخلية

1 بلغيث الشيباني ، الجيش التونسي في عهد صاق باي (1859–1882) ، تق: عبد الجليل التميمي ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي ، تونس ، 1995 ، ص ص 223–225 .

2 علي المحجوبي ، العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فإستعمار فمقاومة ، دار محمد علي ، تونس ، 2009 ، ص120.

والصحراوية، مما إضطر الجيش الفرنسي بإعادة إنتشار قواته لإحتلال التراب التونسي برمته والتحكم في المدن الحساسة خاصة تونس العاصمة والقيروان [1]

لكن المقاومة المسلحة في تونس باءت بالفشل بسبب :

- عدم تكافئ القوى بين قوات الإحتلال والقبائل الثائرة
- نقص السلاح وقدمه
- تواطؤ الباي وأعوانه مع المحتلين ضد المقاومة
- عامل تضاريس الأرض كونها أرض مبسوطة ومكشوفة للعدو

1 سالم برقوق ، الإسترتيجية الفرنسية في المغرب العربي، طاكسيج كوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2009،ص61.

## المبحث الثالث: إرهاصات العمل السياسي 1888-1920

تخفى الكفاح السياسي التونسي في البداية وراء واجهات ثقافية كالجمعيات و المدارس و الصحف [1]، ففي السنوات الأولى من الإحتلال كانت تجربة الرّائد التونسي، و هي جريدة رسمية تصدر باللّغتين وتبلغ صوت الإدارة و قراراتها إلى النّاس دون الاستماع إليهم ، فقرر المثقفون سد هذه الثغرة بإصدار جريدة أسبوعية أطلق عليها اسم الحاضرة في أوت 1888، وهي أول جريدة عربية غير رسمية تصدر بتونس تولّى إدارتها علي بوشوشة * و هو من خريجي المعهد الصادقي و التفى حوله مجموعة من ذوي الثقافة العصرية مثل البشير صفرو محمد لصرم[2].

و اعتبرت إدارة الحماية هذه الجريدة وسيلة لإبعاد التونسيين عن تأثيرات الصحف المشرقية،التي كانت شديدة الرواج بتونس حيث عرفت باعتدالها فكان سائر قرائها مع إعجابهم بها يؤاخذونها بعد تجدر وعيهم ، و لهذا و جدوا ضالتهم في جريدة جديدة سنة 1890 هي جريدة الزهرة لصاحبها عبد الرحمن الصنادلي[3] .

و قد عرفت الزهرة بمقالاتها التي لا تكترث بالإدارة ورجالها و انتقادها لسياسة الحماية نقد صريحا ، فازداد صيتها لدى الوطنيين فسارعت الإدارة الاستعمارية إلى إيقافها سنة 1896، كما ظهرت بعد ذلك العديد من الجرائد مثل سبيل الرشاد لعبد العزيز الثعالبي لكنها لم تعمر طويلا و لسان الحق و القلم الرّاشدية...

---

1 محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية و الإتجاهات الوحدية في المغرب العربي،منشورات إتحاد الكتّاب العرب،دمشق،2004،ص22.

* علي بوشوشة 1859-1917: ينحدر من أسرة جزائرية هاجرت إلى بيروت أدخله أبوه إلى الكتّاب ثمّ إلى الجامع و أخيرا إلى المعهد الصادقي ، ثمّ أكمل دراسته بإنجلترا ، وفي سنة 1888 عاد إلى تونس أين أسس جريدة الحاضرة ، كما ساهم في تأسيس الجمعية الخلدونية سنة 1896ينظر: خير الدّين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية و الفكرية التونسية 1900-1930، ط1، دار البصائر ، الجزائر ، 2009، ص 316.

2 محمد الفاضل بن عاشور ، الحركة الأدبية و الفكرية في تونس ، ط3، الدار التونسية ، تونس ، 1983، ص 65.

3 عمر بن قفيصة ، أضواء على الصحافة التونسية ، دار بوسلامة للطباعة و النشر ، تونس 1972، ص87.

كما أولت النخبة التونسية اهتماما بالتعليم خاصة بعد أن عملت سلط ة الحماية على إهمال و تهميش المتخرجين من المدرسة الصادقية و الزيتونة ، إضافة إلى ما تناهى إلى آذان التونسيين من التطور الذي دخل تعليم الأزهر بمصر بتوجيه من محمد عبده، جعلت النخبة الوطنية التونسية و على رأسها البشير صفر تقدم على تأسيس الجمعية الخلدونية في 22 ديسمبر 1896[1] ، و قد تمكنت هذه الجمعية من خلق ثقافة عصرية ساعدت على إيجاد نخبة نيرة من الرجال استطاعت التجاوب و التفاعل مع تطورات النهضة الحديثة.أما العمل الجمعاوي فتمثل في جمعية قدماء المدرسة الصادقية الّتي تأسست في 23 ديسمبر 1905 ، و تعود فكرة تأسيسها و ضبط أهدافه إلى المرحوم علي باشا حامبة وقد تولّى ر ئاستها لأول مرّة علي باشا حامبة و خير الله بن مصطفى ، و حرر التقرير الأول لإنشائها حسن قلاتي و عبد الجليل الزوّاش و أحمد الغطاس و حسين بوحاجب[2]...

إنّ العمل الصحفي و الثقافي و التربوي مهد الطريق لإنبعاث النشاط السياسي انطلاقا من سنة 1906بقيادة نخبة متخرجة أساسا من المعهد الصادقي و الكليات الفرنسية و قد أطلق عليها غلاة المعمرين تسميّة حركة الشباب التونسي ، التي لا يمكن تحديد تاريخ ميلادها بدقّة فهي لم تتحصّل على ترخيص و لم تطلبه.

و بالرغم من أن صدور جريدة التونسي الناطقة باسم هذا التيار يوم 07 فيفري 1907 ، يعتبر حدثا مؤسسا لوجود حركة الشباب التونسي ، فإن ولوج قادتها الساحة السياسية سبق ذلك من خلال الخطاب الّذي ألقاه البشير صفر أمام المقيم العام ستيفان بيشون في 24 مارس 1906 بمناسبة تدشين دار العجزة ، و الذي عبر فيه عن مشاغل التونسيين و سوء حالهم بسبب السياسة الاستعمارية[3] .

1 جلال يحي ، العالم العربي الحديث ، دار المعارف ، القاهرة،1966 ، ص ص687-688

2 محمد الفاضل بن عاشور، المصدر السابق ، ص 104.

3 عبد العزيز الثعالبي ، المصدر السابق ، ص 10.

وقد تميز نشاط حركة الشباب التونسي بالسلم و الاعتدال و نبد العنف ، و من أبرز الأنشطة التي قامت بها طيلة عمرها القصير الذي لا يتعدى خمس سنوات ، مشاركتها في مؤتمر شمال إفريقيا في أكتوبر 1908 للدفاع عن قضية بلادهم ، و مناهضتهم لسعي اليهود للخروج عن القضاء التونسي و الالتحاق بالقضاء الفرنسي ، و وقوفهم إلى جانب طلبة الزيتونة في الإضراب الّذي شنوه في مارس ، أفريل 1910 مطالبين بإصلاح تعليمهم و تحسين ظروف مٍعيشهم[1]...، كما لعب قادة حركة الشباب التونسي دورا كبيرا في مساعدة الجيش العثماني و المجاهدين الطرابلسيين المتصدين للاحتلال الايطالي سنة 1911[2] .

عرفت هذه الفترة أيضا تحركات جماهيرية واسعة شملت تونس العاصمة و خارجها، من بينها انتفاضة الزلاج يومي 07 و 08 نوفمبر 1911[3] ، والتي يزعم الفرنسيون أنها ذات بعد ديني من خلال التعصب الديني ضد النصارى الذي حركته الحرب الإيطالية الطرابلسية والدعاية التي بثها الأتراك في العالم الإسلامي وفي الحقيقة هي حلقة من حلقات المقاومة الشعبية المتعددة التي يعبر من خلالها الشعب عن عدم رضاه عن الحماية الفرنسية[4].

و بعد مرور ثلاثة أشهر فقط على انتفاضة الزلاج ، قرر التونسيون مقاطعة شركة الترامواي نظرا لعدة أسباب أهمها عدم المساواة في الأجور بين المسلمين و ن ظرائهم الأوربيين حتى عندما تكون لهم نفس الكفاءة و المؤهلات [5] ، أمّا السبب الرئيسي الّذي أدّى بالسكان إلى التجمهر في الشوارع و مقاطعة حركة الترامواي ، دهس عربة ترامواي لطفل يوم 08 فيفري 1912[6] .

1 كريّم عبد المجيد و آخرون ، المرجع السابق ،ص ص 37-38.

2 علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ط3، مطبعة النجاح ، الدار البيضاء ، 2003، ص51.

3 شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية ، تر المنجي سليم و آخرون ، الدار التونسية للنشر ، تونس، 1976، ص90.

4 الجيلالي بن الحاج يحي ، محمد المرزوقي ، معركة الزلاج ، ط2،الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1974، ص11.

5 شارل أندري جوليان ، المعمرون الفرنسيون و حركة الشباب التونسي ، تر: محمد المزالي والبشير بن سلامة ، الشركة التونسية للتوزيع، تونس ، 1985 ، ص 172.

6 كريّم عبد المجيد و آخرون ، المرجع السابق ، ص51.

و نظرا للنجاح الواسع لهذه المقاطعة و استمراريتها جعلت الإدارة تعتقد في وجود لجنة سرية تشرف عليها و سرعان ما ألصقت التّهمة بقادة حركة الشباب التونسي و على رأسهم علي باشا حامبا، فقامت سلط ة الحماية بـإتخاد قرارات قمعية يوم 13 مارس 1912 ضد من اعتبرتهم الرؤوس المدبرة لمقاطعة التراموای تمثلت في[1]:

- نفي كل من علي باشا و عبد العزيز الثعالبي و محمد نعمان و حسن قلاني خارج البلاد التونسية .
- نفي كل من الصادق الزمرلي و الشاذلي درغوث إلى تطاوين .
- الاكتفاء بإيقاف مختار كاهية بزندالة .
- إيقاف جريدة التونسي.

و مع اندلاع الحرب العالمية الأولى شارك التونسيون فيها على غرار الشعوب المستعمرة، وكان أملهم أن يكافؤو ا بالاستقلال بعد نهاية الحرب ، حيث كانت الأوضاع السائدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى تكاد تبشر الشعوب المستعمرة بتحقيق استقلالها ، فمبادئ ولسون وحركات التحرر في مصر و المشرق العربي و المقاومة الليبية للايطاليين عبر الحدود التونسية ، كل هذا شجع التونسيين على مطالبة فرنسا بتحسين أوضاع الشعب التونسي[2] .

و كان من نتائج ذلك أن تم الإعلان عن ميلاد الحزب الدستوري التونسي في مارس 1920 برئاسة عبد العزيز الثعالبي ، و قد استطاع هذا الحزب استقطـاب ولاء غـالبية الشعب التونسي ، وكان رجال الدستور من بين علماء الدّين و القضاة و التجار[3].

---

1 حلمي محروس إسماعيل، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج1، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2004، ص ص 382-383.

2 رشيد الناضوري و آخرون ، المغرب الكبير الفترة المعاصرة ، ج 3 ، الدّار القومية للطباعة و النشر ، الإسكندرية، 1966، ص 1076.

3 صالح خرفي ، عبد العزيز الثعالبي من آثاره و أخ بلوه في المشرق و المغرب ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1995، ، ص 107.

## المبحث الأول: الحزب الحر الدستوري

بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى ومع توجه الوفود العربية إلى باريس لإقناع الدول المشاركة في مؤتمر الصلح بوجوب إعطائها حقها في تقرير مصيرها ، ففي سبتمبر 1918 قدمت لجنة تحرير تونس والجزائر عريضة لمؤتمر الصلح للمطالبة بحقوق شعوب المغرب ، وأرسلت برقية في 2 جانفي 1919 إلى الرئيس الأمريكي في نفس الشأن [1]، كما توجه الثعالبي لعرض القضية التونسية خلال مؤتمر الصلح بباريس ، وقدم مذكرة بخصوص استقلال تونس وتطبيق مبادئ ويلسن ، لكنه لم يجد أذانا صاغية، وعلى إثر ذلك نشر في باريس كتابا بالفرنسية تحت عنوان ((تونس الشهيدة )) فضح من خلاله دسائس الإستعمار و إجرامه في حق شعب تونس ، وقد التفت الجماهير في المغرب العربي حول الكتاب وعلى إثر هذا تم اعتقال الثعالبي من قبل السلطات الفرنسية وأرجعته إلى تونس لتودعه فيها الحبس ، وهذا ما أدى إلى تحرك جماهيري من خلال المظاهرات والإضرابات ، وتحت الضغط الشعبي أجبرت فرنسا على إطلاق سراحه[2]، وفي هذه الآونة توجهت مجموعة من الشباب التونسي بمطالب للمقيم العام الفرنسي بتونس والباي حول منح تونس نظاما دستوريا ،وقد وعدهم الباي بإجابة مطالبهم وعلى إثر هذا الوعد قرر رجال الحركة تأسيس حزب بإسم حزب الدستور في 15 جوان 1920.

تم تأسيس الحزب الحر الدستوري بزعامة الشيخ الثعالبي، الذي إنضم اليه بعد أن كان مترددا ، بإعتبار أن أهداف الحزب تعد مرحلة أولى نحو الإستقلال .بحيث أن هذه الحركة كانت ترمي إلى الإستقلال التام للبلاد ، وبما أن الظروف كانت غير مواتية للإعلان عن هدف تأسيس الحركة فكان برنامج السياسي المعلن برنامجا إصلاحيا واسعا يرمي الى ارجاع السلطة الى أصحاب البلاد الأصليين [3]. بحيث تطالب بنظام دستوري لتونس وتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب باعتبار أنّ تونس أول بلد عربي أعلن دستورا في سنة 1865 يمنح نواب الشعب حق المشاركة في الحكم وحتى حق خلع الباي، وقد كان توجه الحزب عربي إسلامي، وسعى من

1 ثامر الحبيب ، هذه تونس ، مطبعة الرسالة ، (د.ت)، (د.م)، ص76.

2 الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة 1830 . 1956، ط2، سوسة، 1987، ص ص54-55.

3 ثامر الحبيب ، المصدر السابق ، نفس الصفحة.

خلال مسيرته السياسية إلى زيادة وتعميق الروابط مع المشرق العربي، وكان ذلك صفة الحزب وأساس شخصيته في معركته ضد الحماية الفرنسية. وقد لقيت الحركة دعما شعبيا واسعا في كافة أنحاء القطر التونسي[1] .

كما لقيت الحركة دعما من داخل قصر الباي ، فكان للأمير محمد المنصف دورا كبيرا ، فبعد أن إنضم الى الحركة أعطاها دعما شعبيا ، ومع هذا التحول رأت فرنسا أن تسلك سياسة جديدة فعينت مقيما عاما جديدا في تونس وهو لوسيان سان الذي اشتهر بالمهارة والدهاء [2] ، فقد ظهرت الخلافات بين الثعالبي وبعض أعضاء حزب الدستور ، حيث قامت السلطات الفرنسية بضرب أعضاء الحزب ببعضهم وتعطيل الصحف وإغلاق النوادي والجمعيات ، مما كان سببا في رحيل الثعالبي الى المشرق العربي متنقلا بين القاهرة وبغداد وفلسطين ، وإنشقت القوى المثقفة المتفرنسة عن الحزب الحر الدستوري في عام 1921 ، وأسست الحزب الإصلاحي الذي بدأ اتجاهاً يمينياً موالياً للسياسة الفرنسية، إلا أن هذا الحزب سرعان ما انتهى في العام التالي تحت ضغط الجماهير.

في شهر أفريل 1922 قدمت فرنسا بعض الترضيات للشعب التونسي إنحصرت في رفع الأحكام العرفية التي أعلنت سنة 1911 ، وتعويض المجلس الشوري بالمجلس الكبير ، وتأسيس وزارة العدل ، مع الفصل بين السلطات ، لكن هذه الإصلاحات لم ترضي الشعب التونسي فاشتدت حملته على السلطة الفرنسية ، ومع تعنت هذه الأخيرة والمضي في تنفيذ سياستها التي ترمي الى فرنسة البلاد بحيث نظمت الهجرة الى تونس وفتحت أبواب الإدارات التونسية للفرنسيين مع إعطائهم الأراضي المغصوبة من التونسيين ،وقد أدى كل هذا الى مطالبة الباي محمد الناصر رسميا بتحقيق مطالب الشعب ، فأدى ذلك الى توتر العلاقة بينه وبين السلطات الفرنسية حتى هدد بترك العرش ، فحاول المقيم دفعه الى التخلي عن موقفه، وأصدر أمرا بمحاصرة القصر الملكي يوم 05 أفريل 1922 ، فثار الشعب على هذا الإعتداء من خلال المظاهرات في كافة أنحاء تونس ، ولم يرجع الباي عن موقفه إلا بعد أن قدم المقيم العام وعودا صريحة بإجابة

1 جلال يحيى، المغرب الكبير، الدار القومية للطباعة والنشر، ج3 ، القاهرة ، 1966، ص1125.

2 ثامر الحبيب ، المصدر السابق ، ص ص 87-88.

المطالب الشعبية ، بشرط تأجيلها حتى زيارة الرئيس الفرنسي ميلران ، وبعد الزيارة أصدر المقيم العام أمرا قضى به على الحريات العامة ، فتعطلت جميع الصحف ومنعت الإجتماعات ، وسلطت العقوبات على قادة الحركة ونفي بعضهم خارج القطر التونسي .

وبعد أن إتجه الثعالبي الى الشرق سنة 1923 ، ووفاة الملك محمد الناصر الذي كان مساندا للحركة ، وسياسة الإضطهاد للحركة مرت بفترة خمود [1]، فيما واصل الحزب الحر الدستوري نشاطاته الإصلاحية بقيادة أحمد الصافي ومحي الدين القليبي ، والتي بقيت منذ عام 1925 وحتى عام 1930 قائمة على المطالبة بالاستقلال الذاتي والدستور والإصلاحات في نطاق الحماية، وتقديم الاحتجاجات وإلقاء الخطب في الاجتماعات العامة. لكن هذه النشاطات كانت مناسبة لتعميق الوعي الوطني السياسي والاجتماعي للشعب التونسي[2].

وقد تعرض أعضاء الحزب وقادته إلى النفي والاعتقال، ومنهم زعيم الحزب الشيخ الثعالبي الذي نفي خارج تونس منذ عام 1923 حتى عام 1937[3].

ولم يكن الانشغال بالقضية الوطنية التونسية ليمنع الحزب الحر الدستوري عن تأطير نضاله في مرحلة الثلاثينيات ، فقد كانت لحادثة انعقاد المؤتر الأفخارسيتي بتونس العاصمة في ماي 1930 الذي اعتبره الفرنسيون حملة صليبية وتذمر الرأي العام حول إنعقاد المؤتمر على أرض تونس وأعتبروه إهانة لهم، كما عمدت السلطات الفرنسية الى اعداد الإحتفال بمناسبة مرور خمسين عاما من إحتلال تونس ،أدى هذا الى اجتماع الطبقة المثقفة في تونس في مؤتمر عام في 30 أكتوبر 1930 وقررت مضاعفة نشاطها في مقاومة الإستعمار ، وإنبعثت الحركة الوطنية من جديد حيث عقد الحزب مؤتمرا وطنيا في 12-13 ماي 1933 ، وأصدر ميثاقا وطنيا من ضمن ما جاء في المؤتمر " أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فشلا ذريعا ، بعد تجربة دامت سنوات طويلة " وأن الغاية التي يرمي اليها الحزب هي " تحرير البلاد ، ومنحها دستورا يحفظ شخصيتها ، ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة المتصرفة في شؤونها " .

---

1 ثامر الحبيب ، المصدر السابق ، ص ص 89-90.

2 علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص59 . 72.

3 علال الفاسي، المصدر السابق، ص61، 84.

وإثر هذا المؤتمر ازداد نشاط الحركة وساد التضامن الشعبي مع الحركة ، فقررت السلطات الفرنسية أن تتخذ تدابير صارمة لوقف تيار الحركة فأصدرت قرارا بإنشاء مقابر للمتجنسين ، وعطلت الصحافة ، وحلت تشكيلات الحزب . لكن كل هذا لم يوقف نشاط الحركة وزاد نشاطها ففي عام 1937 نظم الحزب إضراباً تضامنياً مع أبناء الجزائر والمغرب في نضالهما ضد سياسة القمع والاعتقال والنفي التي اتبعتها السلطات الفرنسية ضد قيادة الحركة الوطنية وقواعدها[1].

1 ثامر الحبيب ، المصدر السابق ، ص90.

## المبحث الثاني: الحزب الدستوري الجديد

أسس سنة 1932 مجموعة من التونسيين المتخرجين من الجامعات الفرنسية جريدة باللغة الفرنسية أطلقوا عليها اسم (العمل التونسي ) [1] ، وكان أبرزهم المحامي الحبيب بورقيبة، ومحمود الماطري، والطاهر صفر والبحري قيقة وإستطاعو أن يؤثروا في برامج الحزب الحر الدستوري، فقد تبنوا استراتيجية مؤسسة على تنظيم الجماهير وتعبئتها بالتأكيد على ضرورة تشديد النضال ضد فرنسا، والاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية للشعب الذي راح يعاني من أزمات اقتصادية منذ عام 1930 والسنوات الثلاثة اللاحقة، والعمل على توسيع القاعدة الاجتماعية للحزب. بحيث تضم العمال والفلاحين. وقد أصبح لهذه المجموعة من الشباب ثقل داخل القيادة الحزبية، فانضموا إلى عضوية اللجنة التنفيذية بانعقاد مؤتمر الجبل في 10 – 13 ماي 1933 ، وخلال مؤتمر قصر هلال في 12 مارس 1934 ظهر إنشقاق بين القيادات القديمة والجديدة.

وقد اتهمت العناصر الشابة، قادة الحزب القدامى، بقلة الاهتمام والدعاية بين الجماهير، وقصر العمل على العناصر النخبوية التقليدية. وقامت هذه المجموعة الشابة، بتأسيس الحزب الدستوري الجديد، وأصبح الحبيب بورقيبة رئيساً له. فيما استمر قادة الحزب القدامى مثل أحمد الصافي وصالح فرحات محي الدين التلبيسي يؤكدون على زعامة الثعالبي ويعملون ضمن إطار الحزب الحر الدستوري القديم.وخلال المؤتمر الثاني للحزب الدستوري الجديد في شهر نوفمبر 1937 عبر بورقيبة عن توجهاته إذ قال " ان الإستقلال لن يتحقق إلا بثلاث طرق ، وتتمثل الأولى في ثورة شعبية عنيفة عارمة تقضي على الحماية . والثانية في هزيمة فرنسا في حربها ضد دولة أخرى . أما الثالثة فتنطوي على حل سلمي يتم على مراحل بمساعدة فرنسا نفسها وتحت إشرافها . وإن إختلال توازن القوى بين الشعب التونسي وفرنسا يلغي أي حظ في إنتصار شعبي ، كما أن هزيمة عسكرية فرنسية على يد دولة أخرى لن تساعد عملية الإستقلال بل تسقطنا بين مخالب استعمار جديد ، فلا مجال إذا للخلاص إلا بالطرق السلمية وتحت رعاية فرنسا " [2]، إذ أبقي الحزب على الطابع الإصلاحي خلال هذه المرحلة، وهذه المرحلة تعرض

1 يوسف مناصرية ، الصراع الاديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934–1937، دار المعارف، تونس،2002، ص13.
2 الطاهر بلخوجة ، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم ،ط1، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، 1999،ص4.

أعضاء الحزب للملاحقة، ناهيك عن اعتقال أكثر من ثلاثة آلاف مناضل في حملة من النفي والاعتقال شملت قادةَ الحركة الوطنية وأعضاءَها، حيث تم نفي بورقيبة عام 1938[1]. وخلال المرحلة ذاتها برز الموقف الشعبي متجاوزاً لطروحات أحزاب الحركة الوطنية، فأكد الشعب على مطلب الاستقلال، وكان ذلك أثناء زيارة دالاديه رئيس الحكومة الفرنسية إلى تونس في 2 جانفي 1939، إلا أن المطلب الشعبي جوبه بالقمع والاعتقال والنفي وشمل حتى قادة الحزب الحر الدستوري القديم، فنفي الثعالبي ثانية عام 1939. ومع بداية الحرب العالمية الثانية، بدأ الموقف الشعبي التونسي يتصاعد ويضغط على الباي وأحزاب الحركة الوطنية باتجاه تجاوز المطالب الإصلاحية، واتخاذ مواقف أكثر صلابة في التصدي للاحتلال الفرنسي، مستفيدين من أوضاع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية.

أثناء الحرب العالمية الثانية، ومع هزيمة فرنسا أمام ألمانيا النازية في جوان 1940، أصبحت السلطات الفرنسية في تونس تابعة لحكومة فيشي الموالية للألمان. وقد استغلت الحركة الوطنية التونسية ظروف فرنسا. فتقدم وفد برئاسة الحبيب ثامر بمذكرة إلى السلطات الفرنسية عن طريق الباي أحمد في 20 جوان، طالب فيها بإلغاء الحماية والإفراج عن المعتقلين السياسيين إلا أن المطلب رفض، وتم اعتقال الوفد ، ونشبت على أثر ذلك انتفاضات متعددة في عموم البلاد. ومع اعتلاء الباي محمد المنصف في 19 جوان 1942، والمعروف بمواقفه الوطنية وبتأييده للحزب الحر الدستوريا حيث كان عضواً فيه منذ عام 1922 فقد أعلن ومعه الحركة الوطنية الحياد في الحرب الدائرة بين الحلفاء والمحور، وتقدم الباي المنصف بمذكرة إلى حكومة فيشي في 4 أوت 1942، طالب فيها احترام سيادة تونس وإلغاء اتفاقية المرسى الكبير وتحقيق رغبات الشعب. وكان لظروف الحرب، وتراجع الألمان والإيطاليين بعد معركة العلمين نوفمبر 1942 أمام القوات البريطانية، أثرا في إقدام الحكومة الفرنسية وبدفع ألماني إيطالي، على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين للاستفادة منهم في الدعاية لقوات المحور. و تم ذلك داخل تونس وخارجها في 8 ديسمبر 1942، فعاد الشيخ الثعالبي من مصر، وعاد بورقيبة إلى تونس من روما في 8

1 عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطريق في ظل التحولات العالمية، مركز الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص74.

أفريل 1943، إضافة إلى آخرين[1].

ومع هزيمة قوات المحور من تونس، وعودة قوات فرنسا الحرة بقيادة ديجول في 8 ماي 1943، اتخذت السلطات الفرنسية موقفا سلبيا ضد الباي وقادة الحركة الوطنية وضد الشعب بشكل عام، بتهمة التعاون مع قوات المحور. فأصدر المقيم العام الفرنسي الجنرال جيرو، أمراً عسكرياً في 14 ماي . تم فيه خلع الباي محمد المنصف ونفيه إلى جنوب الجزائر وتنصيب محمد الأمين بايا على تونس، وفرضَ حظر على نشاط الحزب الدستوري القديم والجديد، وزج بمئات المواطنين في السجن، ودمر القرى وصادر الممتلكات. وقد استمرت حملات القمع الفرنسي تجاه تونس حتى منتصف عام 1946 ، وكان لهذه السياسة التعسفية رد فعل عنيف من جانب الشعب التونسي وحركته الوطنية. فقامت انتفاضات عنيفة في دوز و الجبل وغيرها من مناطق البلاد. فيما بدأ حزب الدستور الجديد نشاطه بشكل سري. وإزاء هذه الأوضاع فقد تطور برنامج الحزب الدستوري الجديد من المطالبة بالإصلاحات، إلى المطالبة بالاستقلال التونسي، وجاء ذلك في مؤتمر سري عقده الحزب في فيفري 1945[2].

إن التطور في برنامج الحزب الحر الدستوري الجديد، جاء إستجابة للموقف الشعبي العام الذي نادى بالاستقلال منذ عام 1939، وجاء رداً على السياسة الفرنسية ومحاولتها فرض الاحتلال الفرنسي كاملاً على البلاد من جديد، دون الاستجابة إلى أبسط المطالب الإصلاحية.

واتجهت أنظار الزعماء والقادة التونسيين إلى الجامعة العربية من بداية تأسيسها، ففي 26 أفريل 1945، سافر بورقيبة زعيم الحزب الدستوري الجديد إلى القاهرة لعرض قضية تونس على جامعة الدول العربية، وقدم مذكرة إلى الأمين العام للجامعة لتوزيعها على الدول الأعضاء وكشف سياسة المستعمر الفرنسي واستقبلت الجامعة العربية الحبيب بورقيبة استقبالاً حافلاً، ولقد تعدت مباحثاته مع المسؤولين في الجامعة نطاق الكلام المجرد إلى العمل الجدي المنظم، وانتهت إلى إيجاد هيئة وطنية تكون قريبة من الجامعة وهي مكتب الحزب الحر الدستوري

1 الطاهر عبد الله، المصدر السابق ، ص70.

2 علال الفاسي، المصدر السابق ، ص106. 107.

التونسي الذي عمل متعاوناً مع الجامعة وهيئاتها في كل مناسبة تتعلق بالقضايا القومية [1]. ومنذ هذه الفترة وحتى الاستقلال، بدأت القضية التونسية تحظى باهتمام ورعاية جامعة الدول العربية على الأصعدة السياسية والمالية في داخل الوطن العربي وخارجه في المحافل الدولية، فخرجت القضية التونسية ولأول مرة إلى المستوى الدولي، لتحظى بالدعم العربي والمساندة الدولية، وبدأت الحركة الوطنية التونسية تمارس كفاحها في داخل تونس، وتصعد من نشاطها السياسي والإعلامي خارج تونس لإدانة السياسة الفرنسية وكسب التأييد والدعم الدولي للقضية التونسية. وكان لذلك أثره في قيام فرنسا بإعادة النظر في علاقتها مع تونس.

1 محمود كامل المحامي، العرب، تاريخهم بين الوحدة والفرقة، المطبعة العالمية، القاهرة، 1956، ص365.

## المبحث الأول: المؤتمر الوطني التونسي ( ليلة القدر)

في عام 1946، أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بعودة الحياة الطبيعية إلى فرنسا، وانعكس ذلك على سياستها في تونس ،حيث طرح المقيم العام الفرنسي الجنرال ماست، مشروعاً للإصلاحات الإدارية في 23 سبتمبر 1946، وجاء ذلك في محاولة لامتصاص النقمة الشعبية التي تولدت من حملات الاعتقال والنفي والإعدام بحق الشعب وقادة الحركة الوطنية.

إن إصلاحات ماست الإدارية لم تؤثر في نظام الحماية، فالسلطة كلها بقيت بيد المقيم العام الفرنسي ومساعديه من الموظفين الفرنسيين ، وعليه فقد أجمعت الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية والمهنية على رفض مشروع الإصلاحات وعلى رأسها الحزب الدستوري الجديد، ودعوة الشعب إلى تشديد النضال في سبيل الاستقلال. كما أدركت ضرورة توحيد جهودها من أجل انتزاع حقوق الشعب كاملة. وعلى هذا الأساس، عقد في العاصمة التونسية، مؤتمر وطني في 23 أوت 1946، سمي مؤتمر ليلة القدر برئاسة صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد. وقد ضم المؤتمر كلاً من الحزب الدستوري القديم و الحزب الدستوري الجديد. ومندوباً عن الاتحاد العام التونسي للشغل تأسس في 20 جانفي 1946 برئاسة فرحات حشاد. وممثلين عن المنظمات التجارية والصناعية والزراعية والثقافية وغيرها. وانتهى المؤتمر إلى المصادقة على ميثاق وطني أعلن فيه إلغاء نظام الحماية والمطالبة باستقلال تونس التام وانضمامها إلى جامعة الدول العربية، وجاء في نهاية الميثاق ما يلي:

"إن المؤتمر الوطني التونسي يعلن أن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وأن هذا النظام، نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام والانضمام . كدولة ذات سيادة . إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، والمشاركة في مؤتمر الصلح" [1]. وقد أنهى المؤتمر أعماله بالدعوة إلى وضع حد لنظام الحماية والمطالبة بالاستقلال التام والانضمام إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وعند

1 علال الفاسي ، المصدر السابق، ص87.

اللحظات الأخيرة لجلسة ختام المؤتمر، هاجمت السلطات الفرنسية مقر المؤتمر واعتقلت ستين من أعضائه.

عمت البلاد، موجة من المظاهرات والاضطرابات احتجاجاً على موقف السلطات الفرنسية، واستمر الموقف الشعبي حتى منتصف عام 1947، حيث تم تعيين المقيم العام الجديد جان مونس الذي جاء بسياسة جديدة تقوم على استخدام عناصر تونسية في الحكومة لتطبيق برنامج الإصلاحات. فألف وزارة مصطفى الكعاك في 23 أوت1947، وكانت تتكون من العناصر الموالية لفرنسا، إلا أن الموقف الشعبي بقي متصاعداً ومواصلاً لحالة الرفض للإصلاحات المزيفة ولوزارة الكعاك، وجاء الرفض من خلال ممثلي الشعب التونسي في لجنة الأربعين*.

كما برز دور الاتحاد العام للشغل التونسي بزعامة فرحات حشاد. واستمرت الأوضاع على حالها حتى عام 1949، إذ بقي الشعب مصراً على الاستقلال التام، فيما تصلب الموقف الفرنسي باتجاه الرفض [1]. وقد أدى الزعيم النقابي التونسي دوراً وطنياً ومغاربياً طوال المرحلة اللاحقة حتى الاستقلال، وكان الاتجاه المغاربي العربي أكثر بروزاً لدى الاتحاد العام التونسي للشغل من بقية الأحزاب والمنظمات التونسية.

* تألفت لجنة الأربعين من أربعين عضواً يمثلون مختلف فئات الشعب ومنظماته السياسية والنقابية والمهنية في البلاد وهم: الحزب الحر الدستوري القديم والجديد، الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد العام التونسي للفلاحة . الزراعة . الاتحاد العام التونسي للصناعة، اتحاد الأطباء، اتحاد الصيادلة، اتحاد المهندسين، اتحاد المحامين، جميع المنظمات الثقافية والرياضية، ينظر: الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص122 . 127.

1 صلاح العقاد، المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،1980، ص342.

## المبحث الثاني: سياسة الحزب الدستوري الجديد بعد 1949

كان الموقف الحزبي والشعبي واضحاً منذ مؤتمر ليلة القدر وحتى منتصف عام 1949 وكان ذلك أثناء غياب بورقيبة عن تونس. إلا أنه في النصف الثاني من عام 1949، بدأ تحول خطير في سياسة الحزب الحر الدستوري الجديد. ولما كان هذا الحزب يعتبر القوة القائدة للحركة الوطنية التونسية، فقد انعكس هذا التحول على مسيرتها وأهدافها المعلنة منذ ميثاق مؤتمر ليلة القدر فشق الموقف الوطني، ووضع البدايات لانشقاق الحزب الحر الدستوري الجديد نفسه، وكان ذلك بتأثير الحبيب بورقيبة وأنصاره داخل الحزب.

كانت عودة بورقيبة من مصر إلى تونس بعد سماح فرنسا في 9 سبتمبر 1949، بداية هذا التحول الخطير. فقد أعلن بصفته رئيساً للحزب الحر الدستوري الجديد عن التخلي عن هدف الاستقلال التام الذي أعلن في الميثاق الوطني لعام 1946، وسار على تكتيك أخذ الاستقلال على مراحل ومن خلال سياسته المعلنة خذ وطالب. وقد جاء هذا الموقف في وقت اشتداد النزعة الوطنية حزبياً وشعبياً باتجاه العمل على تحقيق الاستقلال التام وتؤشر في الوقت نفسه تطوراً مهماً في الوعي الوطني الشعبي بشكل عام.

حيث أعلن بورقيبة بعد عودته ضرورة التفاهم المباشر مع فرنسا لاستخلاص حقوق تونس. وقد برر ذلك بعدم قدرة جامعة الدول العربية أو هيئة الأمم المتحدة على مساندة تونس في كفاحها من أجل الاستقلال[1].

بدأ بورقيبة يدعو إلى هذا الاتجاه داخل تونس. ولم يقف عند هذا، بل سافر إلى فرنسا في 15 أفريل 1950 لتأكيد اتجاهه لدى الحكومة الفرنسية، حيث أعلن في ندوة صحفية بأنه يود أن يكون استقلال تونس باتفاق مع فرنسا ويكون لفائدتها وفائدة تونس. وأثناء وجوده في باريس، قدم مشروع التفاهم مع فرنسا، وكان يعتقد أنه سيكون أساساً في بدء مرحلة التعاون الجديدة مع فرنسا، وتضمن مشروعه:

1 . إرجاع السيادة التونسية.

1 صلاح العقاد ، المرجع السابق، ص342

2 . تشكيل حكومة تونسية من التونسيين فقط يرأسها وزير أول تونسي يعينه الباي.

3 . إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة التونسية.

4 . إلغاء مناصب المراقبين المدنيين الفرنسيين.

5 . إلغاء الدرك و العسكر الوطني الفرنسي.

6 . تشكيل هيئات بلدية تمثل فيها المصالح الفرنسية.

7. تشكيل مجلس وطني ينتخب انتخاباً عاماً لوضع دستور يحدد العلاقات التي ينبغي أن تكون في المستقبل بين تونس وفرنسا والتي يجب أن تقوم على احترام متبادل للمصالح المشروعة للبلدين[1].

إن مشروع بورقيبة، يطرح في الظاهر قضية استقلال تونس، لكنه في جوهره وحقيقته لا يؤشر إلا على استقلالٍ شكلي، لأنه حافظ على المصالح الفرنسية في البلاد، وحافظ على وجود المستوطنين الفرنسيين كأنهم مواطنون تونسيون يحق لهم المساهمة في إدارة البلاد ومع ذلك، فإن هذه السياسية البورقيبية والتي سميت سياسة المساومة المشرفة، لم تعط النتائج المرجوة منها، لا بل أن فرنسا حاولت أن تأخذ زمام المبادرة لحل القضية التونسية وفقاً لمصالحها وبشكل أكبر مما تضمنه مشروع بورقيبة، لكي تحافظ على نفوذها في تونس. فقد صرح وزير خارجيتها روبير شومان في 15 جوان1950، عن نية فرنسا منح تونس استقلالاً داخلياً [2] ، وكان هذا يكفي لفتح باب التفاهم والمفاوضات مع بورقيبة الذي أعلن فرحه لصدور هذا التصريح. وقد مهدت فرنسا لسياستها الجديدة، بأن عينت مقيماً عاماً جديداً هو بيرييه، وهو من غير العسكريين، وقررت تشكيل حكومة جديدة في 17 أوت 1950 برئاسة محمد شنيق، وهو من الوطنيين المعتدلين. وقد أشرك بورقيبة عدداً من ممثلي الحزب الدستوري الجديد في وزارة شنيق رغم معارضة البعض من قياديي الحزب. وجاء تشكيل هذه الوزارة المعتدلة لكي تتولى إدارة المفاوضات مع فرنسا، وبالشكل الذي يرضي فرنسا ويحافظ على مصالحها في البلاد. ومع ذلك فإن الأوساط الفرنسية

1 علال الفاسي، المصدر السابق، ص109 . 110.

2 جلال يحيى، المغرب الكبير، المرجع السابق، ص1131.

في تونس عارضت منح تونس الاستقلال الداخلي فرضخت الحكومة الفرنسية لذلك وتعثرت المفاوضات ولم يصل الطرفان إلى نتيجة. وصرح المقيم العام الفرنسي في 17 اكتوبر . بأن المشكلة السياسية ليست ملحة في تونس، وبأن الحكومة الفرنسية ستوجه اهتمامها من الآن فصاعداً إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وقد أدى هذا التصريح الذي يعتبر تراجعاً عن الحد الأدنى للحقوق التونسية بالاستقلال الداخلي إلى رد فعل شعبي كبير، إذ أن الشعب التونسي كان أكثر صدقاً وصلابة باتجاه التعبير عن المصالح الحقيقية لتونس. وفي هذه الفترة برز بشكل أكبر من السابق دور الطبقة العاملة ومن ورائها الشعب متحدية السياسة الفرنسية ونظَّموا مظاهرات كبيرة في الأنفيدال وقدموا عدداً آخر من الضحايا، فيما اتخذت السلطات الفرنسية من ذلك، ذريعة لإعلان الأحكام العرفية ولاعتقال عددٍ من الزعماء الوطنيين[1].

في 8 فيفري 1951، حاولت السلطات الفرنسية تهدئة الأوضاع الداخلية، وذلك بإجراء بعض الإصلاحات الدستورية لامتصاص النقمة الشعبية، فوسعت من صلاحيات الباي ومن إشراك التونسيين في وظائف الدولة. وقد رحب بورقيبة نيابة عن الحزب الدستوري الجديد بهذه الإصلاحات الدستورية تماشياً مع سياسته خذ وطالب، أو كما كان يقول أخذ كل ما هو مستطاع لكي يستعان به في المراحل المقبلة. وقد سعت فرنسا من خلال هذا إلى امتصاص الغضب الشعبي، و في أواخر العام 1951 تراجعت عن سياستها المعلنة بتصريح شومان، وقد تم هذا التراجع استجابة لطروحات المستوطنين الفرنسيين، حيث صرح المسؤولون في 15 ديسمبر 1951 أن نظام الحماية الذي أعلن قبل 70 عاماً في تونس يبقى على وضعه السابق بدون تغيير[2].

1 جلال يحيى ، المغرب الكبير، المرجع السابق ، ص1132.

2 علال الفاسي، المصدر السابق، ص110

## المبحث الثالث: دور الإتحاد العام للشغل في الحركة الوطنية التونسية

في 20 جانفي 1946 انعقد مؤتمر بمقر الجمعية الخلدونية و انبثق عن هذا المؤتمر المنظمة الشـغيلة الّتي سميت الاتحاد العام التونسي للشغـل [1]. ضم النقابات المستقلة للشـمال و الجنوب و الجامعة العامة للموظفين التونسيين ، وبعد انتهاء أشغال المؤتمر أنتخب فرحات حشاد أمينا عاما ، و تولى الشيخ الفاضل بن عاشـور الرئاسـة الشرفية ، وقد أخـذ الاتحاد العام التونسي للشغل و بسرعة مكانة متميزة على الساحة الـوطنية و ساعد على ذلك الإتصالات المباشرة التي كان يقوم بها أعضاء المكتب التنفيذي و خاصة فرحات حشاد[2].

حيث برز فرحات حشاد خلال هذه الفترة كمنسق و منشط لمجموعة من العناصر فرض فيها نفسه نظرا لنشاطه المتميز و مطلعاته الواسعة الّتي مكنته من القدرة على التأليف نادرة آنذاك في الأوساط العمالية و استعداده للتضحية بوقته لفائدة القضايا التي يؤمن بها[3].

و قد وضع الحزب على ذمة فرحات حشاد قلة من الشباب الدستوري ، لتحقيق الأهداف التي كان يرمي إليها ، منهم البشير بلاغة و عباس آغا و الناصر بن جعفر يرافقونه في تحركاته الدعائية والشاذلي القرام الذي كان يساعده على انسلاخ العمال من الكنفدرالية العامة للشغل و الانخراط في الاتحاد العام التونسي للشغل.

ومنذ إنشاء الاتحاد العام التونسي للشغل تجنب فرحات حشاد التصريح الواضح بأي بعد سياسي للإتحاد تجاوبا مع الوضع السياسي السائد في البلاد غداة الحرب العالمية الثانية ، الّذي اتسم بضرب الأحزاب الوطنية التونسية بحجة التعامل مع قوى المحور.

و بدأت تظهر بوادر التسييس في ممارسة العمل النقابي من خلال الإضراب الذي نظمه الاتحاد العام التونسي للشغل في أواخر أوت 1946 ،احتجاجا على اعتقال القادة

3 الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص .52

1 عبد الكريم عزّيز ، نضال شعب أبي تونس 1881–1956 ، طبعة منقحة ، مركز النشر الجامعي ، تونس ، 2005 ، ص 367.

3 الطّاهر عبد الله ، المصدر السابق ، ص 203.

السياسيين الذين ينتمون إلى أحزاب وطنية مختلفة بعد مؤتمر الاستقلال( ليلة القدر) .

عندها شعرت الكنفدرالية النقابية بالخطر على تواجدها ، فقامت بمساندة من السلطة الاستعمارية بنفس الضغوط التي سلطتها على العمل النقابي في عهد محمد علي ، و لكن ذلك لم ينفع مع الاتحاد العام التونسي للشغل ، و اتضح ذلك في الإضراب العام الّذي أعلنه أيام 5-6-7أوت عمال معمل الجلد في مدينة صفاقص لمواجهة السلطات الاستعمارية ، الأمر الّذي أدّى إلى استشهاد أربعين عاملا و مائتي جريح و اعتقال مئات العمال و محاكمتهم[1].

هذا اضافة إلى أحداث 05 أوت 1947 في صفاقص العام الذي دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل لتحسين ظروف معيشة الشغالين ، وقد أسفرت هذه الأحداث عن استشهاد ثلاثين عاملا و عدّة جرحى و في محاكمات كثيرة ، منها محاكمة الحبيب عاشور الكاتب العام للاتحاد الجهوي بصفاقص بخمس سنوات سجنا و عشرة سنوات حضر إقامة.

و أقل ما يمكن قوله عن اضراب 05 أوت 1947 أنه كان إضرابا سياسيا واضحا ، فقد مكن الاتحاد العام التونسي للشغل من تقوية تحالفه مع تنظيمات ممثلة لكتل اجتماعية أخرى و خاصة مع الأحزاب السياسية[2].

هذا و قد برز في لائحة المؤتمر الثالث الاتحاد العام التونسي للشغل في أفريل 1949 ، الدعوة إلى إرساء برلمان تونسي منتخب و تكوين وزارة تونسية كاملة السيادة ، كما كانت هذه القيادة تعتقد و بالتحديد فرحات حشاد بأن الشعب التونسي قد اكتمل نضجه السياسي[3].

وقد واصل حشاد تنديده بالاستعمار و صعد في لهجته و تواصلت مسيرة الاتحاد العام التونسي للشغل على طريق التّسييس سنة 1950 ، حيث كتب في شهر مارس من هذه السنة " إذا أردنا البحث عن أسباب الفقر الذي نحن فيه ليس من الصعب التفطن إلى الحقيقة الأليمة من

3 عبد الكريم عزيز ، المرجع السابق ، ص .367

1 عبد السلام بن حميدة ، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة ، بتونس ، 1924-1956 ، تر: رضا بسباس ، عبد الله بوسطة، و آخرون ، در محمد علي الحامي ، تونس ، 1984 ، ص.12

2 كريّم عبد المجيد وآخرون ، المرجع السابق ، ص144.

و لم يتورع الاتحاد العام التونسي عن القيام بإضرابات سياسية أخرى ، و من أهمها أن سياسة الاستعمار هي المسؤولة الوحيدة عن كل ذلك " .إضراب عمال النفيضة في شهر نوفمبر 1950، حيث قرر عمال شركة الفلاحين الفرنسية بمنطقة النفيضة الإضراب العام مطالبين بحقوقهم النقابية كعمال زراعيين ، فما كان من هذه الشركة الاستعمارية إلاّ أن رفضت الاستجابة لمطالبهم و استنجدت بالشرطة و الجيش الفرنسي ضد هذا الإضراب الشرعي ، فحصدت فيه القوات الاستعمارية عشرات العمال[1].

و قد خيب الاعلان عن إصلاحات 08 فيفري 1951 من قبل السلطات الفرنسية الآمال في مجمل البلاد ، حيث اكتفى هذا القرار بتقديم بعض الاصلاحات تتصل بالسيادة المزدوجة ،حيث وسعت من صلاحيات الباي و من إشراك التونسيين في وظائف الدّولة ، وقد رحب بورقيبة نيابة عن الحزب الدستوري الجديد بهذه الإصلاحات الدستورية تماشيا مع سياسة " خذ و طالب " ، في حين صدر بيان يوم 16 فيفري 1951 أمضاه 58 من المثقفين يرفضون هذه الإصلاحات الوهمية[2] ، بينما كان التونسيون ينتظرون بعث سلطة تونسية خالصة.

لذلك اجتمع المكتب التنفيذي الاتحاد العام التونسي للشغل يوم 13 فيفري على الساعة السادسة و أعلن بقوة عن موقفه عبر لائحة جاء فيها " إن الهيئـة الإدارية ـ تصرح بأن كل تحوير للنضال الحالي لا يمكن أن يرضي الطبقة الشغيلة ما لم تجب مطام ـح هاته الطبقة و الشعب بأجمعه ، تلك المطامح الرامية لتمكينها من الحريات الأساسية و الحقوق الديمقراطية[3].

و في بداية شهر مارس و قبل المؤتمر الوطني بعشرين يوما شن الاتحاد العام التونسي للشغل بنجاح اضرابا عاما احتجاجيا ضد القمع بالمغرب ، و بعد هذه التجربة الناجحة أعلن المؤتمر الوطني الرّابع بوضوح عن الأهداف السياسية للعمل النقابي ، التي تمثّل في النضال من

3 الطاهر عبد الله، المصدر السابق،ص.203

1 كريّم عبد المجيد و آخرون ، المرجع السابق ، ص 150.

3 عبد السلام بن حميدة ، المرجع السابق ، ص 14.

أجل الديمقراطية و التحرر الوطني[1].

و قد برهن المؤتمر الرابع للاتحاد العام التونسي للشغل على رغبة قيادة الحركة النقابية في توحيد صفوف الوطنيين و تصعيد النضال ضد المستعمر ، حيث ساهم حضور ممثلي عن الوزراء التونسيين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني في إعطاء بعدا جديدا للعمل النقابي ، و غداة أشغال المؤتمر تشبث الاتحاد بربط المسألة الاجتماعية بالمسألة الوطنية في أذهان القواعد العريضة و ذلك بحملات صحفية و جولات دعائية[2] .

و هكذا كسب الاتحاد بفضل صموده إشعاعا في الدّاخل و سمعة في الخارج و آل أمره إلى تمثيل الاتحاد العام التونسي للشغل في الجامعة العالمية للنقابات رغم معارضة فرنسا و ممثل الكنفدرالية العامة للشغل الذّي كان هو نفسه رئيسا للمنظمة العالمية.و بعد انعقاد مؤتمر الاتحاد في نهاية مارس 1951 اختار الاتحاد الخروج من الجامعة العالمية للنقابات نظرا لصبغتها الشيوعية و نطرفها المذهبي ، و انضم إلى المنظمة العالمية للنقابات الحرة[3].

وقد أكّد الاتحاد العام التونسي للشغل في العديد من المحطات على ضرورة العمل النقابي المشترك بين دول المغرب العربي ، و هذا ما تجلى في الدعوة التي وجهها فرحات حشاد يوم 20 ديسمبر 1947 بمقر جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بباريس ، حيث وضّح من خلالها اختيارات و طموحات الاتحاد في إطار البعد المغاربي للحركة ، ودعى إلى توحيد الحركة النقابية بالمغرب العربي ...[4].

كما أولى الاتحاد في مؤتمره الوطني الرابع المنعقد أيام 29-30-31 مارس 1951 مكانة خاصة للتضاامن المغاربي و تجلى ذلك في خطاب فرحات حشاد الافتتاحي :" ... و أحي إخواننا في مراكش و الجزائر ، الذّين برهنوا بحضورهم في هذا المؤتمر على أن الوحدة المغاربية شيء واقعي عميق لا جغرافي فقط.

3 عبد الكريم عزيز ، المرجع السابق ، ص .368

4 خليفة الشاطر و آخرون ، المرجع السابق، ص .138

1 عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص .368

2 عبد السلام بن حميدة ، المرجع السابق ، ص .25

ويعود الفضل لفرحات حشاد في تأسيس لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية و التمثيل النقابي في 12 ماي 1952 ، التي انبثقت عنها لجان فرعية في كل البلاد التونسية و عملت هذه الأخيرة على تعبئة القوة الحية في البلاد للدفاع عن الحرّية و الديمقراطية و العدالة ، حيث شنت سلسلة من الإضرابات في 29 نوفمبر 1951 للإحتجاج على الاضطهاد الاستعماري و ذلك في مناجم الجنوب و في قطاع البريد و النقل بتونس.

فأصبحت الإضرابات تنضم بدون تردد مع الأحزاب السياسية و من أهمها إضراب 19 جانفي 1952 ، الّذي تمّ تنظيمه مع الحزب الدستوري الجديد للإحتجاج على القمع الذي شمل بعض القيادات البارزة في هذا الحزب[1].

و تواصلت النضالات العمالية كما تواصلت الاعتقالات و في هذا السياق تمّ يوم 14 فيفري 1952 إيقاف أحمد التليلي عضو الهيئة الإدارية للاتحاد و الكاتب العام للاتحاد الجهوي بقفصة وقد شن بهذه المراكز اضراب عام احتجاجي يوم 16 فيفري[2].

و هكذا فإنّه في الفترة التي تعمم فيها القمع الاستعماري إلى درجة أنّه مس الوزراء التونسيين أصبح الاتحاد هو الناطق باسم الحركة الوطنية التونسية ، إذ برز حشاد في طليعة قادة الشعب التونسي هذا الشعب الذي أجمع على رفض التعامل مع السلطة الاستعمارية[3].

استمر تفاقم الوضع في تونس حتى صيف 1952 ، حيث قدم شومان وزير الخارجية الفرنسي لمجلس النواب الفرنسي خطة إصلاحية يوم 19 جوان ، لكن حشاد بادر بالإعلان عن رفضه لهذه الخطة قبل أن تقدم للباي رسميا ، الأمر الّذي هذا الأخير يتريث قبل اتخاذ موقف من الخطة المذكورة[4].

و بإيعاز من فرحات حشاد و ثلة من المناضلين جمع الباي يوم 02 اوت 1952 مجلسا متكونا من أربعين شخصية وطنية ، منها من يمثل التنظيمات المهنية و الأحزاب السياسية و

1 خليفة الشاطر و آخرون، المرجع السابق ،ص .139

2 عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص .16

3 عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص .369

4 عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص .422

منها المستقلة فكان هذا المجلس بمثابة البرلمان و قد عرف بمجلس الأربعين.

أدرك الاستعمار الفرنسي أبعاد الخطر الذي يمثّله فرحات حشاد على مصالحه بل و على وجوده في تونس ، فبدأ يخطط للتخلص منه ، حيث منعته السلطات الاستعمارية في البداية من السفر إلى نيويورك سنة 1952 لحضور عرض القضية الوطنية على الأمم المتحدة[1] .

ثمّ أخذت تدبر مؤامرة اغتياله بالتنسيق مع عصابة اليد الحمراء التي أوكلت لها مهمة إرهاب وتصفية العناصر الوطنية المعروفة ، حيث كانت مسؤولة عن خمسين اعتداء فيما بين 03 مارس و 05 ديسمبر بالايالة ضد مناضلي الحزب الدستوري أو ضد تونسيين متهمين بتعاطفهم مع هذا الحزب ، و قد استهدفت ثمانية من هذه الاعتداءات مساكن أعضاء لجنة الأربعين الّذي استشارها الباي[2] .

اغتيل فرحات حشاد يوم 05 ديسمبر 1952 بصورة بشعة اهتز لها ضمير الانسانية ، إذ أنه خرج من بيته بسيارته المتواضعة من رادس قاصدا مقر الاتحاد ، و عندما وصل مفترق طرق رادس في حدود الساعة التاسعة صباحا لحقت به سيارة كان يمتطيها مجموعة من عصابة اليد الحمراء و رمته بوابل من الرصاص خرّبت سيارته و أصابته في يده اليمنى [(3)] .

حاول حشاد اللجوء إلى سيارة أخرى ليمتطيها إلى أحد المستشفيات ، و لم يكن يدري أنه يسعى إلى حتفه داخل تلك السيارة التي كانت جزءا من المخطط الاجرامي ، حيث كان على متنها مجموعة أخرى من عصابة اليد الحمراء و على رأسهم ضابط الشرطة المسمى الكوميسار جولييه فحملوه إلى طريق نعسان و جندلوه بالرّصاص بعد أن هشموا رأسه.

وقد تحدثت الأسبوعية الفرنسية (L hebdo Français) بعد ذلك عن ثلاثة فرضيات تعني باغتيال فرحات حشاد.

عملية إنتقام بين أطراف من الحزب الدستوري الجديد.

---

5 الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص .56

1 عبد السلام بن حميدة ، ، المرجع السابق ، ص .20

2 الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص .57

تصفية حساب لصالح الحزب الشيوعي.

اغتيال قامت به مجموعة من عصابة اليد الحمراء.

في الواقع أن الفرضية الثالثة هي التي تبدو أقرب إلى الصحة ، إذ جاء في المجلة الاستعمارية "باريس" التي كان يديرها أعضاء اليد الحمراء في أواخر اوت 1952 دعوة صريحة لاغتيال فرحات حشاد:" إننا قدمنا لكم فرحات حشاد و بورقيبة على أنهما الجانيان الرئيسيان ... فيجب الضرب بقوة 'و ما دمتم لا تقومون بهذا الفعل الرجولي ، هذا الفعل المنقد لم تنجزوا واجبكم أمام الله وستلحقكم لعنة دماء الأبرياء".

و إثر اغتيال فرحات حشاد وقع الاختيار على محمد المسعدي الكاتب العام المساعد لمدة أربعة و عشرين ساعة على رأس الاتحاد ، و بعد إيقاف المسعدي تحولت النيابة لمحمد كريم الذي اشتغل بالاتحاد و له تجربة نقابية بالاتحاد الجهوي في صفاقص ثمّ تونس[1].

و في عام 1953 تولى أحمد بن صالح قيادة الحركة النقابية و سار في الطريق نفسه الذي سار عليه فرحات حشاد حتى الاستقلال عام 1956 ، و بعد الاستقلال استجدت ظروف كان لها انعكاساتها على الحركة العمالية التونسية عندما تسلم الحزب الدستوري الجديد السلطة و دخل في صراع مع الاتحاد العام التونسي للشغل[2].

و بالتالي فإن الاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة فرحات حشاد جعل منذ سنة 1951 النضال من أجل الاستقلال الوطني في المقام الأول و قاد الشعب التونسي في نضاله ضد الامبريالية الفرنسية ، و ما يميز الاتحاد عن المؤسسات النقابية السابقة هو ضمة لعدد كبير من الموظفين و اتساع مجال نشاطه.

1 عبد السلام بن حميدة ، ، المرجع السابق ، ص .22

2 عبد الملك خلف التميمي ، أضواء على المغرب العربي ، دار البصائر ، الجزائر ، 2011، ص 157.

**المبحث الأول: المقاومة المسلحة**

أثارت تصريحات المسؤولين الفرنسيين في 15 ديسمبر 1951 استياءً عميقاً في تونس وإحتقانا شديدا. وبدأ الموقف الشعبي يتصاعد باتجاه استخدام القوة في مواجهة الاحتلال الفرنسي. ومن جهة أخرى جاءت هذه التصريحات، استهانة ورفضاً للاتجاه المعتدل الذي مثله الحبيب بورقيبة داخل صفوف الحزب الدستوري الجديد. وعلى هذا الأساس فقد غيّر بورقيبة وتحت ضغط الموقف الشعبي موقفه من فرنسا واتبع تكتيكاً جديداً متماشياً مع الموقف الشعبي العام فكتب في اليوم التالي 16 ديسمبر قائلاً " لقد انتهت صفحة من تاريخ الشعب التونسي لتبدأ صفحة أخرى... فخداع الشعب التونسي قد وصل إلى حدوده، وسوف يعطي هذا الشعب الدليل بأنه قد بلغ مرحلة من النضوج لحصوله على حريته..." ، وبالفعل بدأت حركة التحرير الوطني تتحرك بالاتجاه الذي يعكس المطلب الشعبي العام، وبالاتجاه الذي يجعل الأحزاب يداً واحدة متحدة في مواجهة العدو المشترك. فدعت الأحزاب الوطنية إلى إضرابات عامة ومظاهرات كبيرة خلال أيام 21 – 23 ديسمبر 1951، اشترك فيها كل من الحزب الدستوري الجديد والقديم والحزب الشيوعي التونسي ونقابته الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة فرحات حشاد، وازدادت حركة العصيان التي تطلق عليها السلطات الاستعمارية اسم الفلاقة، فيما بدأت المقاومة المسلحة تتوسع لتشمل المناطق الجبلية والجنوب التونسي[1].

ردّت السلطات الفرنسية على الموقف الحزبي والشعبي العام بسلسلة أعمال وحشية وانتقامية في الأوامر التي أصدرها المقيم العام الفرنسي الجديد دي هوتكلوك في 18 جانفي 1952، وخصوصاً بعد أن رفض الباي محمد الأمين، والذي غيّر سياسته هو الآخر تجاه السلطات الفرنسية، إقامة وزارة شنيق. فقامت السلطات الفرنسية باعتقال قادة الحركة الوطنية من زعماء الحزب الدستوري الجديد والقديم، والحزب الشيوعي التونسي، وعدد من الزعماء النقابيين والكثير من المواطنين وإزاء ذلك، وفي اليوم نفسه، عقد الحزب الدستوري الجديد مؤتمراً استثنائياً سرياً برئاسة الهادي شاكر بعد اعتقال بورقيبة في 18 جانفي 1952 وغيره من زعماء الحزب لدراسة الموقف، ولاتخاذ ما يلزم من قرارات. وقرر المؤتمرون إعادة النظر في العلاقات التونسية

1 حكمت شبر، الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال، دار الحرية للطباعة بغداد، 1975، ص99.

الفرنسية برمتها والدعوة إلى إلغاء الحماية واستقلال تونس. وأوضح الحزب ولأول مرة رأيه في مستقبل المستوطنين الفرنسيين بعيداً عن مشروع بورقيبة السابق، بأن هدف إلى معاملتهم كأجانب وسحب امتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها [1]. ولم تقف المسألة عند حد اتخاذ القرارات الحاسمة. فقد عبّر الموقف الشعبي عن نفسه بصورة أكثر صلابة من قبل، حيث عمّت الانتفاضات عموم البلاد وبتوجيه من مختلف الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية، فيما استخدمت السلطات الفرنسية مختلف أساليب القمع، ومختلف الأجهزة والمعدات العسكرية، للإجهاز على الانتفاضة الشعبية والتي تصاعدت أكثر، حيث تشكلت في المدن والأرياف مجموعات الكفاح المسلح بقيادة أحد الزعماء الشعبيين هو الطاهر الأسود. إن التوجه إلى الكفاح المسلح من قبل الشعب، قد أشار إلى بداية تفاقم التناقض بين الأطراف التي تعودت على العمل السياسي. وهو اتجاه متجاوز للقيادات السياسية التي استفرغت مهمتها وأدت دورها في تهيئة الرأي العام التونسي لفكرة الاستقلال وعلى صعيد النضال السياسي في الخارج، فقد سافر صالح بن يوسف أمين الحزب الدستوري الجديد، قبل انعقاد المؤتمر الاستثنائي لعرض قضية تونس على مجلس الأمن، ولم يعد إلى البلاد، بل التحق بالقاهرة بمكتب المغرب العربي وبلجنة تحرير المغرب العربي.

وفي الوقت الذي تصلب فيه الموقف الشعبي والحزبي التونسي، فقد تصلب أيضاً الموقف الفرنسي، وعملت السلطات الاستعمارية على اتخاذ إجراءات قمعية تجاه المؤسسة السياسية المعتدلة فقامت في 26 مارس 1952 باعتقال جميع أعضاء مجلس الوزراء التونسيين ونفيهم إلى خارج البلاد. كما استدعت عز الدين ابن الباي محمد الأمين، وهددت الباي بعزله وتنصيب ابنه في حالة عدم تشكيل وزارة جديدة موالية للسياسة الفرنسية. وأمام الضغط والتهديد، عين الباي، وبالاتفاق مع فرنسا في أفريل 1952، صلاح الدين بكوش رئيساً جديداً للوزراء. وهو أحد الإقطاعيين المعروفين بصلاته المريبة مع السلطات الفرنسية. وألف بكوش وزارة جديدة كل أعضائها التونسيين من كبار الملاك الزراعيين، لكن الشعب قابل وزارة بكوش بمشاعر الازدراء لأنها تمثل المصالح الفرنسية، وجرت أكثر من محاولة لاغتيال أعضائها. أما الباي محمد

1 علي البهلوان، تونس الثائرة، المطبعة العالمية، القاهرة ،1954 ، ص378.

الأمين، فقد اعتزل الحياة السياسية وغادر قصره احتجاجاً على السياسة الفرنسية، وتضامناً مع الموقف الشعبي، فيما نصبت السلطات الفرنسية ابنه عز الدين بايا على تونس.

استمر تفاقم الوضع الداخلي في تونس حتى صيف عام 1952، وأدى ذلك إلى عودة السلطات الفرنسية إلى سياسة الترضية من جديد. واستقر رأي المقيم العام هوتكلوك على تقديم إصلاحات جديدة وذلك من أجل دعم وزارة بكوش، إضافة إلى قطع الطريق أمام الشكوى التي قدمتها الحركة التونسية من خلال صالح بن يوسف إلى مجلس الأمن، وبمساعدة جامعة الدول العربية والمجموعة الآسيوية. وقد وافقت وزارة بكوش على مشروع الإصلاحات في حين رفضه الشعب في 17 سبتمبر 1952، وبقرار من لجنة الأربعين اشتد غليان الشعب، واشتدت حركة المقاومة المسلحة، حيث بدأ التحاق أفواج من المواطنين بالمقاتلين المعتصمين بالجبال، وعملوا على تنظيم قواتهم، وانبثق من هذا التنظيم جيش التحرير التونسي الذي أصبح يقوم بعمليات مسلحة متواصلة شملت معظم أنحاء البلاد. أما الموقف الفرنسي فقد تصلب أكثر، إذ قرر هوتكلوك في 1 ديسمبر 1952، تطبيق مشروع الإصلاحات بالقوة، فاستنجد بالقوات المسلحة الفرنسية، كما شكل عصابة اليد الحمراء للقيام بالاعتداء والتخريب والاغتيال. وحاول عن طريق هذه العصابة، تصفية لجنة الأربعين وقادة الحركة الوطنية. وكان أبرز ضحاياها الزعيم النقابي العمالي فرحات حشاد، الذي اغتيل في 5 ديسمبر 1952 بينما كان يهم بالسفر لحضور مناقشة القضية التونسية في الأمم المتحدة[1].

قابل الشعب التونسي وقواه الوطنية، جريمة اغتيال حشاد، بالاستنكار الشديد وتجمعت الجماهير الشعبية يوم الأحد المصادف 7 ديسمبر . في جامع الزيتونة في العاصمة تونس وخرج الآلاف من المواطنين بمظاهرة كبرى توجهت إلى دار الإقامة العامة الفرنسية للاحتجاج، لكن السلطات الفرنسية ردت على المتظاهرين بإطلاق الرصاص، فسقط الكثيرون بين قتلى وجرحى وأعلن أحمد بن صالح الزعيم الجديد للاتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام. فيما تصاعدت أكثر عمليات المقاومة المسلحة وخاصة في المناطق الجنوبية. وعلى الصعيد المغاربي كان للاغتيال صداه في عموم المغرب العربي، حيث خرج الشعب وقواه

1 عزة دروزة، الوحدة العربية، منشورات المكتب التجاري، بيروت ،1975، ص422.

الوطنية بمظاهرات حاشدة استنكاراً للعمل الإجرامي الذي أقدمت عليه السلطات الفرنسية تجاه زعيم الحركة النقابية فرحات حشاد، وبدأت المواقف العربية والدولية تتبنى قضية تونس وتدين السياسة الفرنسية بشكل أكبر.

في نهاية عام 1952، وطوال عام 1953 وإزاء استمرار السياسة الفرنسية في عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة لتونس، بدأ التناقض يظهر بشكل أكبر في العمل السياسي بين خطين متعارضين، خط أول آمن وأيقن بأن الحل عند فرنسا وأوروبا عامة خط بورقيبة، وهذا الخط وإن كانت بدايات نشأته وطنية راديكالية، لكن ثقافته ومسيرته واتصالاته الأوروبية إضافة إلى إنحداره الطبقي البرجوازي، قادته إلى أن يتجه اتجاهاً إصلاحياً يقترب من المساومة على حساب المصالح الوطنية. وخط ثاني كان يؤمن بالعمل العسكري، ويبحث في الوقت نفسه عن نظرية سياسية تقوده. وقد تجاوب هذا الخط صالح بن يوسف مع التيار الذي كانت تمثله لجنة تحرير المغرب العربي وجيش التحرير التونسي[1].

أدى تصاعد عمليات الكفاح المسلح طوال عام 1953 إلى قيام الحكومة الفرنسية بتغيير سياستها في تونس، وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات التونسية الفرنسية. فقد سحبت الحكومة الفرنسية المقيم هوتكلوك، وعينت مقيماً جديداً بيير فوازار وصالحت الباي محمد الأمين وأرجعته إلى الحكم، وعزلت ابنه الباي عز الدين. وأجرى المقيم العام الجديد اتصالات مع بعض المؤيدين لفرنسا لتشكيل وزارة جديدة، وتم ذلك في 2 مارس 1954، برئاسة محمد صالح مزالي. وضمت الوزارة الجديدة ثمانية أعضاء تونسيين وخمسة أعضاء فرنسيين. كما أصدر المقيم العام أمراً بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإلغاء الرقابة على الصحف تمهيداً لإنجاح مشروع الإصلاح الإداري الذي أعلن في 4 مارس 1954. وبموجب مشروع الإصلاح ألغي المجلس الكبير واستبدل بمجلسين أحدهما خاص بالتونسيين والآخر خاص بالفرنسيين، وتحررت الحكومة التونسية نوعاً ما من السيطرة الفرنسية المباشرة، ولو أن سلطاتها بقيت محدودة لأن المقيم العام الفرنسي ظل يحتفظ بالإشراف على شؤون الجيش والبحرية والأمن والإذاعة. وقد رحب الباي محمد الأمين بهذه الإصلاحات وناشد الشعب بالكف عن الثورة، كما رحب بها بورقيبة من سجنه

1 محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الكلمة للنشر، بيروت ،1983، ص22 . 32

في إحدى جزر المحيط الأطلسي، الأمر الذي جعل فرنسا تستمر في مخططها لدعم الاتجاه المعتدل[1].

أما الموقف الشعبي، فقد جاء معاكساً للموقف الحكومي ولموقف بورقيبة وأنصاره في الحزب الحر الدستوري. فقد رفض الشعب إصلاحات فوازار بصفتها مناورة دورية لغرض الإبقاء على نظام الحماية. وبدأت مجموعات الكفاح المسلح في جيش التحرير التونسي بلغ عددها نهاية عام 1954 حوالي 120 ألف مقاتل تتخذ شكلاً منظماً وكفاحياً واسع النطاق على الرغم من قيام السلطات الفرنسية بإتباع مختلف الطرق للقضاء عليها. وسيطرت قوات جيش التحرير في هذه الفترة على الكثير من مناطق البلاد وخاصة المناطق الجنوبية وبعض المناطق الساحلية[2].

ولم يكن تصعيد العمليات المسلحة في هذه الفترة رد فعل إزاء إصلاحات 4 مارس . وإنما كانت التطور الطبيعي لحركة الكفاح المسلح التي بدأت عام 1952، والتي أكدت تمسك الشعب التونسي بكامل حقوقه الوطنية ورفض سياسة المساومة ومحاولة لتجاوز أسلوب بعض القيادات السياسية التي فشلت أو بدأت تساوم على حرية تونس واستقلالها الكامل.

1 صلاح العقاد، المرجع السابق، ص349

2 الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص199.

## المبحث الثاني: المفاوضات والإستقلال

أدى تصاعد عمليات الكفاح المسلح والانتفاضات والمظاهرات الشعبية في الأرياف والمدن وعجز السلطات الفرنسية عن السيطرة على الموقف، إلى سقوط وزارة محمد صالح مزالي في 15 جانفي 1954، وبداية تغيير جديد في سياسة فرنسا تجاه تونس حيث قام منديس فرانس تولى في 14 جوان رئيس الحكومة الفرنسية بزيارة تونس وأعلن في لقائه مع الباي محمد الأمين في 31 جويلية . منح تونس الاستقلال الداخلي، وقال: [نحن على استعداد لأن ننقل إلى التونسيين المؤسسات التونسية، الممارسة الداخلية للسيادة]، وتقرر أن تجري مفاوضات لعقد اتفاقية تقرر الوضع الجديد لتونس وتنظم المصالح الفرنسية في البلاد، وتألفت بعد ذلك في 4 سبتمبر . حكومة تونسية جديدة برئاسة الطاهر بن عمار، وهو من المستقلين ومن كبار الملاك الزراعيين، وكان ثلاثة من وزرائه من الحزب الدستوري الجديد.

دارت مفاوضات بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية من 4 الى 13 سبتمبر في العاصمة تونس ثم انتقلت إلى باريس. وقد سمح للحبيب بورقيبة الذي نقل من منفاه إلى باريس في 17 جويلية بتتبع سير المفاوضات والإشراف عليها. وانتهزت الحكومة الفرنسية هذه المفاوضات لطلب تسليم رجال جيش التحرير التونسي أسلحتهم للسلطات الفرنسية، وعليه فقد تعثرت المفاوضات وتوقفت، فقد ظهر تيار معارض لإجراء المفاوضات على هذا الأساس وأصر على مواصلة الثورة حتى النهاية. وكان يتزعم هذا التيار المتضامن مع جيش التحرير التونسي في الداخل، الحزب الحر الدستوري القديم، الذي كان دائم الاتصال مع لجنة تحرير المغرب العربي ومتجاوباً مع طروحاتها في الكفاح المسلح حتى التحرير، إضافة إلى جماهير الطلبة[1].

أدت تطورات الأحداث في داخل تونس واستمرار وتصاعد الثورة المسلحة في المغرب منذ عام 1953 واندلاع الثورة الجزائرية في 1 نوفمبر 1954، إلى بداية تغير جدي في سياسة فرنسا الاستعمارية واجتهادها في البحث عن حل عاجل لتونس والمغرب دعت إليه في الواقع أسباب استراتيجية تتلخص بما يلي:

1 . القضاء على وحدة الكفاح في البلدان المغربية الثلاث.

1 صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 351

2 . الحيلولة دون تدعيم وتطوير الجبهة المسلحة بين الجزائر والمغرب.

3 . عزل الثورة الجزائرية التي كان طابعها الشعبي الحاد، يجعلها هي العدو رقم واحد في نظر الاستعمار الفرنسي.

كان أساس حسابات وتقديرات الاستعمار الفرنسي في هذا المجال، هو أن استقلال تونس والمغرب سيجعل الثورة الجزائرية معزولة، وبالتالي يسهل القضاء عليها، أو على الأقل يسهل تحريفها عن وجهتها الراديكالية واستئصال طابعها الشعبي الحاد[1]. ومن هنا فقد شعر المقيم العام الفرنسي الجديد، الجنرال دي لاتور إن إنهاء القتال في تونس أمرٌ ضروريٌ وصدر بيان مشترك في 16 نوفمبر 1954 وافق عليه بورقيبة الذي كان يشرف على المحادثات ويوجهها من وراء الستار، كما وافق عليها بعض أعضاء حزبه ومما جاء في المحادثات، ضمان سلامة الثوار في حالة تسليمهم لأسلحتهم، واستطاع بورقيبة وبعض أعضاء حزبه إقناع عدد من الثوار بتسليم أسلحتهم والعودة إلى الحياة العادية تمهيداً لحل القضية التونسية مع فرنسا[2].

إن تأكيدات فرنسا على تسليم الثوار لأسلحتهم هي محاولة لتصفية المقاومة المسلحة وبالتالي سحب ورقة ضاغطة ورابحة من يد المفاوض التونسي وبالشكل الذي يضمن تحقيق شروطها ومصالحها في البلاد. ويبدو أن موقف بورقيبة يأتي من محاولته الاحتفاظ بالزعامة للحركة الوطنية وبتأييد فرنسي وخوفه من ظهور زعامات أخرى تقود اتجاه الرفض لخطه وبالتالي تبعده عن المركز القيادي. وعلى الرغم من محاولة فرنسا وبورقيبة تصفية المقاومة المسلحة في كفاحها بقيادة الطاهر الأسود الذي رفض بيان نوفمبر . ولم يعترف بما جاء فيه، ووجه نداء إلى الشعب التونسي دعا فيه إلى مواصلة الكفاح وعدم تسليم السلاح حتى نيل الاستقلال التام لتونس ولجميع أقطار المغرب العربي، وكان ذلك متجاوباً مع طروحات لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة ومواقف صالح بن يوسف الذي رفض أن يلقي الثوار أسلحتهم، وأكد ما دعا إليه الطاهر الأسود داخل تونس مما زاد جيش التحرير التونسي صلابة الموقف والاعتصام في مراكزهم

1 محمد الميلي، المرجع السابق ، ص27

2 صلاح العقاد، المرجع السابق، ص351؛

القتالية[1].

منذ هذه الفترة بدا التناقض واضحاً داخل الحزب الدستوري الجديد بين خطين، خط الاعتدال الديوان السياسي برئاسة بورقيبة والذي يعتبر انحرافاً واضحاً ومناهضاً للحركة الوطنية. وخط الكفاح الثوري المسلح الأمانة العامة الذي مثله صالح بن يوسف. وقد استمر الخطان على هذا الحال، فيما تدعم خط بين يوسف بشكل أكبر من خلال مواقف لجنة تحرير المغرب العربي في الخارج، وفي الداخل مواقف جيش التحرير التونسي والحزب الحر الدستوري القديم وكذلك الجماهير الطلابية، وبناء على ذلك، لم يستطع الطرفان التونسي والفرنسي الوصول إلى اتفاقية محددة حتى منتصف عام 1955.

في 5 فيفري 1955، سقطت وزارة منديس فرانس، وخلفتها وزارة أدجار فور واستؤنفت المفاوضات التونسية الفرنسية في 22 أفريل . لأجل الوصول إلى توقيع المرحلة الأولى من الاتفاقية. واستمرت المفاوضات حتى 3 جوان . وتمخض عنها اتفاقية جديدة اتفاقية الاستقلال الداخلي. وقد رافق بورقيبة سير المفاوضات في باريس ووافق على بنودها وعاد إلى تونس قبل يومين من إعلانها لتهيئة الرأي العام التونسي لقبولها. وقد أكدت اتفاقية 3 جوان على الاعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية وإقامة علاقاتها على أساس الاحترام المتبادل والكامل لسيادتها في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما. إن هذه الاتفاقية بقيت غير محققة للاستقلال التونسي الكامل، إذ احتفظت فرنسا بشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي ومراقبة الحدود وغيرها من المسائل الاقتصادية والثقافية*.

إن اتفاقية 3 جوان التي عقدت بنودها بشكل سري في باريس، أثارت عند إعلانها موجة من الغضب والاستنكار الحزبي والشعبي، فقد أعلن الحزب الحر الدستوري القديم استنكاره للاتفاقية واعتبرها تآمراً على مستقبل الشعب التونسي. كما أحدثت الاتفاقية انقساماً حاداً في صفوف

1 الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص201

* أشارت اتفاقية 3 يونيو 1955 إلى أن استغلال البلاد التونسية يجب أن يكون للشركات الفرنسية والتونسية، كما أشارت إلى استمرار المحاكم الفرنسية في تونس وتدعيم اللغة الفرنسية، وإقامة اتحاد جمركي بين البلدين، وإعطاء الأولوية للسلع الفرنسية. وربط العملة التونسية بالفرنك الفرنسي، وضمان مصالح وامتيازات المستوطنين والموظفين الفرنسيين بتونس، واحتفاظ فرنسا بقاعدة بنزرت البحرية، وقاعدة رمادة في المناطق الجنوبية لأغراض عسكرية استراتيجية تتعلق بمحاصرة الثورة الجزائرية. للمزيد من التفاصيل عن هذه الاتفاقية وظروفها، انظر :إبراهيم طوبال، البديل الثوري في تونس، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1979، ص89 . 90.

الحزب الدستوري الجديد، فقد أعلن صالح بن يوسف وأنصاره عن معارضته لهذه الاتفاقية وطالب بضرورة حصول تونس على الاستقلال التام وتوحيد النضال في المغرب العربي وعندما عاد من القاهرة إلى تونس في 13 سبتمبر 1955، أكد موقفه لبورقيبة، الأمر الذي أصبح يهدد مركز بورقيبة ويقلل من أنصاره داخل الحزب والشعب، كما اندلعت في المدن مظاهرات شعبية صاخبة تندد بالاتفاق وبخيانة بورقيبة، فيما تصاعدت عمليات الكفاح المسلح في المناطق الريفية والجبلية. وقد شارك بورقيبة وأنصاره في الحزب الدستوري الجديد في قمع المظاهرات الشعبية وبالتعاون مع السلطات الفرنسية[1].

لقي خط صالح بن يوسف تجاوباً ودعماً ليس على صعيد الداخل التونسي وإنما على صعيد الخارج العربي. حيث أصدر مكتب المغرب العربي في القاهرة بياناً أدان فيه اتفاقية 3 جوان . وأكد البيان أن خط بورقيبة هو انحراف خطير عن الخط الأصيل الذي قامت عليه الحركة الوطنية التونسية وإن سياسة بورقيبة تعني تسليم البلاد ووضعها تحت سيطرة ونفوذ المستعمرين بشكل جديد[2].

أقلق نشاط صالح بن يوسف السلطات الفرنسية وأزعج بورقيبة، وأدى ذلك إلى قيام بورقيبة بالاتفاق مع الديوان السياسي بصفته رئيساً له لتنفيذ عملية فصل صالح بن يوسف من الحزب، حيث تم ذلك في 13 أكتوبر 1955، إلا أن صالح بن يوسف أكد بأن فصله لا يتم إلا بعقد مؤتمر عام للحزب، وانشطر الحزب إلى قسمين، المكتب السياسي برئاسة بورقيبة، والأمانة العامة برئاسة صالح بن يوسف، واستمر ذلك حتى عقد المؤتمر العام، وتم ذلك في مؤتمر صفاقس في الفترة من 15 . 19 نوفمبر 1955. وجاءت مقررات المؤتمر لترجح الخط المساوم الذي مثله بورقيبة وتم فصل صالح بن يوسف، والموافقة على اتفاقية 3 جوان، ولم يقف بورقيبة عند هذا الحد بل بدأ سلسلة من عمليات الفصل من الحزب لأنصار صالح بن يوسف وممارسة أعمال الإرهاب والتصفيات الجسدية، ورجحت كفة بورقيبة وبمساعدة معروفة من قبل السلطات الفرنسية [3] ، حيث أصدرت الحكومة التونسية أمراً باعتقال صالح بن يوسف، ففرّ إلى ليبيا

1 صلاح العقاد، المرجع السابق، 354

2 علال الفاسي، المصدر السابق، ص169.

3 صلاح العقاد، المرجع السابق، ص355

وأصدرت قراراً بحل الأمانة والحكم بالإعدام غيابياً عليه. لكن هذا الإجراء الحزبي والرسمي لم يثن صالح بن يوسف عن مواصلة نهجه، فقد استمر على الاتصال مع مجموعات الكفاح المسلح وتنظيم الكفاح ضد الفرنسيين، كما أجرى اتصالات مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية لتوحيد الكفاح، فيما أصدرت قوات جيش التحرير التونسي بياناً إلى الشعب دعت فيه إلى مساندتها ودعمها لمواصلة الكفاح حتى التحرير والحصول على الاستقلال الكامل[1].

وقد أدت تطورات الموقف الداخلي في تونس إلى قيام بورقيبة بالسفر إلى فرنسا، واقترح منح تونس الاستقلال التام إسوة بالمغرب، ولقي اقتراحه تجاوباً من قبل الحكومة الفرنسية وذلك لدعم الاتجاه المعتدل المتعاون مع فرنسا، وإدراكها أن معارضتها لذلك قد تدفع التونسيين إلى الانضواء وراء صالح بن يوسف والتخلي عن بورقيبة وبالتالي تهديد مصالح فرنسا الاقتصادية والعسكرية والثقافية في البلاد، إضافة إلى تطورات الثورة الجزائرية وازدياد وطأتها على الجيش الفرنسي في هذه الفترة. وهكذا أعلنت حكومة غي موليه التي خلفت حكومة ادجار فور عن استقلال تونس بعد أن اشترطت تنظيم العلاقات المشتركة بين تونس وفرنسا في حقل الدفاع والشؤون الخارجية، وجاء ذلك في معاهدة الاستقلال التي صدرت في 20 مارس 1956[2].

1 الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص156 . 157.

2 طوبال، المصدر السابق، ص56 . 57

# الفصل الأول:

# الأوضاع السياسية في تونس قبل 1920

**المبحث الأول: فرض الحماية على تونس**

**المبحث الثاني: المقاومة الشعبية**

**المبحث الثالث: إرهاصات العمل السياسي**

# الفصل الثاني:

## نشاط الحركة الوطنية التونسية من 1920 الى غاية 1945

**المبحث الأول: الحزب الحر الدستوري**

**المبحث الثاني: الحزب الدستوري الجديد**

# الفصل الثالث:

## نشاط الحركة الوطنية التونسية من 1945 الى غاية 1952

**المبحث الأول: مؤتمر الوطني التونسي ( ليلة القدر)**

**المبحث الثاني: سياسة الحزب الدستوري الجديد بعد 1945**

**المبحث الثالث: دور الإتحاد العام للشغل في الحركة الوطنية التونسية**

# الفصل الرابع:

## نشاط الحركة الوطنية التونسية من 1952 الى غاية 1956

**المبحث الأول: المقاومة المسلحة**

**المبحث الثاني: المفاوضات والإستقلال**

# مقدمـــة

# خاتمـــة

# قائمة المصادر والمراجع

# الملاحق

# قائمة الفهارس

## خاتمـــة:

من خلال الدراسة لهذا الموضوع يمكن استنتاج النقاط التالية :

– أن الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية سنة 1881 كان نتيجة الضعف العام الّذي أصاب تونس بسبب عوامل عديد منها ما هو داخلي يتعلق بتدهور و تأخر نظام الحكم بها، و منها ما هو خارجي يتمثل في التدخلات الأجنبية في تونس و سيطرتها على مرافق البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

– مقاومة الشعب التونسي للإحتلال الفرنسي منذ دخول قواته الأراضي التونسية وإمضاء معاهدة باردو وإستسلام قوات الباي لها ، لكن لعدم تكافئ القوى وخيانة القصر وأعوانه كان سببا في ضعف المقاومة الشعبية وفشلها

– الإرهاصات الأولى للعمل السياسي في تونس جاءت على شكل جمعيات ونوادي وصحف ، كما لعب جامع الزيتونة الدور الهام في تنوير وإخراج نخبة حملت على عاتقها الدفاع عن حقوق التونسيين.

– تأثر العمل السياسي في تونس في بداياته بالمشارقة فلأول تنظيم سياسي حركة تونس الفتاة أو حسبما أطلق عليها من طرف غلاة الإستعمار حركة الشباب التونسي سنة 1906 حيث انطلقت في شكل حركة ثقافية عبر تأسيس جمعيات ثقافية ثم تحولت إلى حركة سياسية بفضل ثلة من المناضلين المتشبعين بالثقافة الحديثة ومتأثرين بالحركات القومية والمد التحرري مطلع القرن العشرين فكانت حركة سياسية ذات بعد عربي إسلامي.

– الحزب الحر الدستوري هو بادرة العمل السياسي في تونس جاء إستجابة للتطورات الحديثة في العالم وظهور القوميات والحركات الوطنية في الوطن العربي، وإستجابة لحلم الشعب في نيل إستقلاله . فكان في الواقع هدفه المطالبة الإستقلال بـالرغم من مطالبه الإصلاحية المعلنة التي تنادي بإرجاع السلطة إلى التونسيين وتطالب بنظام دستوري وتأليف حكومة وطنية لكن في حقيقة الأمر فإن الهدف الحقيقي للحزب كان يرمي الى الإستقلال التام للبلاد.

## خاتمـــة:

– كان للسياسة التي إنتهجتها فرنسا خلال الثلاثينيات وبروز سياسة التحدي الاستعمارية . كالاحتفال بخمسينية الحماية، وانعقاد المؤتمر الأفخارستي، وسياسة التجنيس ثم التصلب في مواجهة الحركة الوطنية بإصدار القوانين الجائرة ، الدور الهام والدافع القوي لتنامي الحركة الوطنية .

– بروز نخبة من الشباب المشبع بالثقافة الغربية وإختلافهم في منظور تسيير الحركة في تعاملها مع الإستعمار ، وقد أصبح لهم ثقلا داخـل الحزب بإضمامهم الى اللجـنة التنفيذية ، وإنشقاقهم عن الحزب خلال مؤتمر الهلال في 12 مارس 1934 ليؤسسوا الحزب الدستوري الجديد والذي سوف يقود فيما بعد قاطرة الإتجاه الإستقلالي في الحركة الوطنية التونسية ، والذي أبقى على الطابع الإصلاحي خلال المرحلة الأولى من إنشائه ، لي تحول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى المطالبة بالإستقلال .

– لعب الإتحاد العام للشغل التونسي بقيادة فرحات حشاد دورا هاما في دعم الحركة الوطنية و تصعيد اللهجة ضد المستعمر ومناهضة سياسته من خلال الإضربات والإحتجاجات ، وتلاحم المطلب الإجتماعي بالمطلب النضالي من اجل الإستقلال .

– التحول في سياسة بورقيبة بعد 1949 والإنقلاب على ميثاق المؤتمرالوطني التونسي( ليلة القدر) بانتهاج سياسة المراحل "خذ و طالب" ، حيث أن بورقيبة عرف عليه صاحب سياسة تنبذ العنف ويميل الى المهانة وأخذ المطالب بالمفاوضات ، بحيث أن أسلوب المهادنة هذا يعتبر نموذجا فريدا في الحركات الوطنية المغاربية والعربية، وبالرغم من المعارضة التي لقيها داخل الحزب أو من خلال الأحزاب الأخرى فقد مضى بورقيبة في سياسته ، وقد أثر هذا على باقي الحركات الوطنية في المغرب الوطنية وشق صفوف وحدة المطالب بينها .

– لعب الحزب الدستوري الجديد الدور الهام في قيادة التيار الإستقلالي في تونس والتحول في المطالب من المطلب الإصلاحي الى المطلب الإستقلالي وذلك من خلال المؤتمر الوطني وتجاوز الخلافات الحزبية وتوحيد المطالب .

## خاتمـــة:

– بسبب الموقف الفرنسي السلبي من مطالب التونسيين،دخلت الحركة الوطنية مرحلة الكفاح المسلح،وصعد ت فرنسا من حملات القمع،وتم تشجيع المنظمات الإرهابية التي قامت باغتيال المناضل لنقابي فرحات حشاد ، وساهم ذلك في تزايد حدة المقاومة.

– الإنتفاضة المسلحة والجناح الثوري أعطى الدعم الكبير للمفاوضات و دفع فرنسا الى الجلوس على طاولة المفاوضات والرضوخ الى المطالب ونيل تونس لإستقلالها .

**الملحق رقم01:**

**نص معاهدة باردو[1]**

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس – لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عيّن العماد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباي المعظم على البنود الآتية :

**البند الأول** : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

**البند الثاني** : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتّخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفّق السلطتان الحربيّتان الفرنسية والتونسية-، وتقرّران معا بأن الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

**البند الثالث** : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

**البند الرابع** : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

**البند الخامس** : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهمّ الجانبين.

**البند السادس** : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسيّة ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دوليّة من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

**البند السابع** : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسيّة من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

**البند الثامن** : تفرض غرامة حربيّة على القبائل العاصية بالحدود والسّواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفّاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

**البند التاسع** : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهّد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيّة الأخرى بالمملكة التونسية.

**البند العاشر** : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي- العماد «بريار»

[1] خليفة الشاطر و آخرون،المرجع السابق ، ص21.

**الملحق رقم 02:**

**نص اتفاقية المرسى[1]:**

«اتفاقية المرسى»

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجّهة إلى تحسين الأحوال الداخليّة بالمملكة التونسيّة وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموّه توثيقا لعرى المودّة بين القطرين العامرين، اتّفق الطرفان على عقد اتّفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بيار بول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي قدم أوراق اعتماده لعقد الاتّفاقيّة المحدّدة في البنود الآتية :

البند الأول : لمّا كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنسيّة إتمام حمايتها، تكفّل بإدخال الإصلاحات الإداريّة والعدليّة والماليّة التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحّد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك، ولكنّها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهّد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسيّة دون إذن سابق من الحكومة الفرنسيّة.

البند الثالث : يخصّص لسموّ الباي المعظم من مداخيل المملكة. أوّلا: المبالغ اللاّزمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا : مخصّصات سموّ الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1.200.000 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع : هذه الاتفاقيّة مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في 12 ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل، ولاتتغيّر بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربيّة.

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقيّة على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن. إيذانا بصحّة ما تقدّم حرّرت هذه الاتفاقيّة وختمها الموقّعان بختميهما.

وكتب بالمرسى في 8 جوان 1883

الإمضاء : على باي /«بول كامبون»

1 خليفة الشاطر و آخرون،المرجع السابق ، ص22.

**الملحق رقم03:**

**مقال بعنوان الشبان التونسيون يعرفون بأنفسهم[1]**

## الشبان التونسيون يعرّفون بأنفسهم

(...) يتصوّر بعض النّاس أنّ "الشبان التّونسيين" هم من أحفاد الأتراك الذين لا تربطهم علاقة عرق بالعناصر الأصلية ويتصور آخرون أنهم ضباط بدون جنود أو مجرد مفاضيين، أو أشخاص موتورون بسبب تقدمهم للسلطة. والواقع أنّ "الشبان التّونسيين" هم هؤلاء الشبان الذين تلقّوا تعليما فرنسيا اما في ثانوية كارنو أو في المعهد الصادقي أو في المعهد العلوي. وهم اليوم موظفون-قواد وخلفاء ومترجمون في مختلف الإدارات- أو محامون وتجار وفلاحون. وهم ليسوا عشرة، كما يحلو للبعض أن يقول، وانّما يكوّنون مجموعة تضمّ ما بين ألف وألف وخمسمائة شخص، ويزداد عددها كل يوم بانضمام المتخرجين الجدد من المدارس اليها (...).

Le Tunisien جريدة [illegible]

بتاريخ 28 مارس 1907

1 خليفة الشاطر و آخرون،المرجع السابق ، ص68.

**الملحق رقم 04:**

**عبدالعزيز الثعالبي رئيس الحزب الحر الدستوري[1]**

الأستاذ الشيخ عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الحر الدستوري والزعيم الأكبر في الحركة الوطنية .

[1] الطاهر ،المرجع السابق ، ص134.

**الملحق رقم 05:**

**صورة لبعض الشخصيات التي حضرت مؤتمر الهلال**[1]

صورة من الحضور في مؤتمر قصر هلال

الذي انعقد يوم 2 مارس 1934.

[1] خليفة الشاطر و آخرون،المرجع السابق ، ص104.

**الملحق رقم06:**

**بيان من الحزب الحر الدستوري حول اعتقال الزعماء الوطنيين [1]**

ردود الفعل بعد اعتقال الزعماء 3 ديسمبر 1934

[1] خليفة الشاطر و آخرون،المرجع السابق ، ص152

**الملحق رقم07:**

**الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الدستوري الجديد**[1]

الزعيم الحبيب أبو رقيبة
رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي

[1] خليفة الشاطر و آخرون،المرجع السابق ، ص152

**الملحق رقم08:**

## نص ميثاق المؤتمر الوطني التونسي[1]

### ميثاق المؤتمر الوطني التونسي

بعد أن تناول المؤتمر الوطني التونسي ، المنعقد يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ بعاصمة تونس ، وضعية البلاد السياسية بالدرس والتحليل ، وافق بالإجماع على الميثاق التالي :

حيث كانت البلاد التونسية قبل سنة ١٨٨١ دولة مستقلة ، تربطها بالخلافة الإسلامية روابط روحية أكثر منها سياسية .

وحيث كانت السيادة التونسية معترفاً بها دولياً — وقد أيد هذا خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول .

وحيث عمدت فرنسا — بعد أن دافعت على استقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها — إلى إرغامها على قبول حمايتها ، بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضائها بالقوة القاهرة ، ولم يصادق عليها الشعب يوماً من الأيام .

وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية في جوهرها نظام وقتي ، وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستمرار

وحيث أنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة في تقرير مصيره بكامل الحرية .

وحيث أن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافر بين الدول ، ومثاراً لمشاكل دولية — وقد عبرت الأمم المتحدة عن استنكارها له بحكم صريح ، وجعلت من بين الأهداف التي خاضت من أجلها غمار الحرب « حق الشعوب كلها في اختيار نوع الحكم الذي ترتضيه لنفسها ، واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التي انتزعت منها قهراً »

وحيث أن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة ، وقد كانت فرنسا من بين الدول الاستعمارية التي صادقت على المبدأ القائل : « ليس لأية أمة الحق في أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكماً أبدياً »

لهذا كله فإن المؤتمر الوطني التونسي يعلن : إن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية ، وأن هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق ، بعد تجربة خمس وستين سنة ، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام ، والانضمام — كدولة ذات سيادة — إلى جامعة الدول العربية ، وهيئة الأمم المتحدة ، والمشاركة في مؤتمر الصلح .

وحيث أن في تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة في تونس بالبرلمان الفرنسي اعتداء جديداً على السيادة التونسية ، ونقضاً خطيراً لأساس الوصية الدولية للحماية

وحيث أن التونسيين قد حرموا في بلادهم من الحريات الأولية ، وهي حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل ، وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية

وحيث لم تحترم الدولة الحامية تعهداتها في حراسة أمن الدولة وسلامة البلاد فدول الحور ، بينما بذل التونسيون دماءهم في كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها

وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية في جوهرها نظام وقتي ، وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستمرار

وحيث أنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة في تقرير مصيره بكامل الحرية .

وحيث أن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافر بين الدول ، ومثاراً لمشاكل دولية — وقد عبرت الأمم المتحدة عن استنكارها له بحكم صريح ، وجعلت من بين الأهداف التي خاضت من أجلها غمار الحرب « حق الشعوب كلها في اختيار نوع الحكم الذي ترتضيه لنفسها ، واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التي انتزعت منها قهراً »

وحيث أن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة ، وقد كانت فرنسا من بين الدول الاستعمارية التي صادقت على المبدأ القائل : « ليس لأية أمة الحق في أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكماً أبدياً »

لهذا كله فإن المؤتمر الوطني التونسي يعلن : إن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية ، وأن هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق ، بعد تجربة خمس وستين سنة ، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام ، والانضمام — كدولة ذات سيادة — إلى جامعة الدول العربية ، وهيئة الأمم المتحدة ، والمشاركة في مؤتمر الصلح .

ينفذون أوامر الرافيين المدنيين الفرنسيين ، وحيث أنها نزعت سلطات جميع الموظفين التونسيين ، وأسندتها لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في غالب الأحيان سالمتين من الطعن .

وحيث أن فرنسا التي التزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد خرقت المعاهدات مرة أخرى ، فخلعت عنوة ملك البلاد الشرعي جلالة محمد المنصف ، معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الإسلامي .

وحيث أن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب ، لا هو إلحاقي ولا حكم ذاتي ، وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية ، وتلاشت فيه المسؤوليات .

وحيث سلكت فرنسا — منذ أول عهد الحماية — سياسة تفقير الأهالي مغتصبة أخصب أراضيهم ، ومخصصة أكثر من ثلثي الميزانية التونسية للموظفين ( وجلهم من الفرنسيين ) — وهي ميزانية لا رقابة للشعب عليها ، تتكون مداخيلها من جبايات تفرض على عدد السكان لا على الثروات ، وقد فرضت على تونس سياسة نقدية وجمركية وتجارية ، تضر باقتصادها ، ولا تعود بالفائدة عليها في مبادلاتها مع البلاد الأجنبية .

وحيث كانت سياسة التفقير هذه هي نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة المعمرين والموظفين ، وفتح باب التجنيس للأهالي ، ومنح الجنسية الفرنسية للمالطيين الإنجليز والروس البيض والأسبان الجمهوريين ، وحتى الإيطاليين في العهد الأخير ، لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالي ، والقضاء على شخصية البلاد التونسية .

وحيث أدى الإسراف المالي ، الذي تقتضيه هذه السياسة ، إلى عجز سلطة الحماية عن القيام بواجباتها الاجتماعية نحو السكان العرب ، من حيث التغذية والسكن والإسعاف والتعليم .

وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ، ولم تؤد رسالتها التمدينية المزعومة ، التي تريد أن تبرر بها فرض حمايتها على البلاد .

[1] ثامر الحبيب ، المرجع السابق ، ص ص 119-121 .

**الملحق رقم09 :**

**فرحات حشاد رئيس الإتحاد العام للشغل[1]**

الـزعيم النقـابي الخالد فرحات حشاد الذي اغتيل سنة 1954 على يد عصابة « اليد الحمراء » الفرنسية في تونس.

[1] الطاهر عبدالله ،المرجع السابق ، ص141.

# فهرس الأعلام


| الرقم | اسم العلم | الصفحات |
|---|---|---|
| | (أ) | |
| 01 | أحمد الفطاس | 01 |
| 02 | احمد بن صالح | 38-34 |
| 03 | ادجار فور | 45-43 |
| 04 | الثعالبي | 20-19-18-17-16-15--13-12 |
| 05 | الطاهر الأسود | 42-37 |
| 06 | الزمرلي | 12 |
| 07 | الشادلي درغوث | 12 |
| | (ب) | |
| 01 | بورقيبة | 45-44-43-42-41-40-37-36-33-30-27-26-25-24-20-19-18 |
| 02 | بول كامبون | 6-5 |
| | (ح) | |
| 01 | حسن قلالي | 12-10 |
| 02 | حسين بوحاجب | 10 |
| | (خ) | |
| 01 | خير الله بن مصطفى | 10 |
| | (ر) | |
| 01 | روسطان | 05 |
| | (م) | |
| 01 | ماست | 23 |
| 02 | محمد نعمان | 12 |
| 03 | محمد شنيق | 36-26 |
| 04 | محمد الصادق | 8-6-5 |
| 05 | محمد معتوق | 8 |
| 06 | مختار كاهية | 12 |
| 07 | منديس فرانس | 41-40 |

| الرقم | اسم العلم | الصفحات |
|---|---|---|
| | (س) | |
| 01 | ستيفان بيشون | 11 |
| | (ص) | |
| 01 | صالح بن يوسف | 45-44-43-42-39-38-37-23 |
| 02 | صلاح الدين بكوش | 38-37 |
| | (ف) | |
| 01 | فرحات حشاد | 39-38-36-34-33-32-31-29-28-27-24-23 |
| | (ع) | |
| 01 | عبدالجليل الزاوش | 10 |
| 02 | علي باش حمبة | 10 |
| 03 | علي باي | 6 |
| 04 | علي بن خليفة | 8 |
| | (هـ) | |
| 01 | هوتكوك | 39-38-36 |

# فهرس الأماكن


| الرقم | اسم العلم | الصفحات |
|---|---|---|
| | (أ) | |
| 01ا | الجزائر | 45–41–31–20–18–15 |
| 02 | المغرب | 44–43–42–41–39–37–31–30–18–15 |
| 03 | القاهرة | 44–43–42–37–21–16 |
| | (ب) | |
| | باريس | 34–40–33–31–25–15 |
| 01 | برلين | 5 |
| | (ت) | |
| 01 | تونس | 45–44–43–42–41–40–39–38–37–36–34–32–31–27–26–25–24–23–21–20–19–17–16–15–11–10–9–8–7–5 |
| 02 | تطاوين | 12 |
| | (ف) | |
| 01 | فرنسا | 37–36–31–27–26–25–24–23–21–20–19–18–17–16–15 |
| | (ل) | |
| 01 | ليبيا | 44 |

# الفهـــــرس :

**مقدمة** ..... 01

**الفصل الأول : الأوضاع السياسية في تونس قبل 1920**

المبحث الأول: فرض الحماية على تونس ..... 05

المبحث الثاني: المقاومة الشعبية ..... 08

المبحث الثالث: إرهاصات العمل السياسي..... 10

**الفصل الثاني : نشاط الحركة الوطنية التونسية من 1920 الى غاية 1945**

المبحث الأول : الحزب الحر الدستوري..... 15

المبحث الثاني: الحزب الدستوري الجديد..... 19

**الفصل الثالث: نشاط الحركة الوطنية التونسية من 1946 الى غاية 1951**

المبحث الأول : مؤتمر الوطني التونسي ( ليلة القدر)..... ..24

المبحث الثاني: سياسة الحزب الدستوري الجديد بعد 1949..... 26

المبحث الثالث: دور الإتحاد العام للشغل في الحركة الوطنية التونسية..... 29

**الفصل الرابع: نشاط الحركة الوطنية التونسية من 1946 الى غاية 1951**

المبحث الأول : المقاومة المسلحة ..... 37

المبحث الثاني: المفاوضات و الإستقلال ..... 42

**خاتمة**..... 48

**ملاحق**..... 51

**قائمـــة المصادر و المـــراجـــع** ..... 61

**قائمة الفهارس**..... 64

## جدول المختصرات :

| الرمز | الكلمة |
|---|---|
| تر | ترجمة |
| ج | الجزء |
| ط | الطبعة |
| ص | صفحة |
| ص ص | من الصفحة إلى الصفحة |
| د م | دون مكان |
| د ت | دون تاريخ |

## المصادر:

1. البهلوان علي ، تونس الثائرة، المطبعة العالمية، القاهرة ،1954.
2. الثعالبي عبد العزيز ، تونس الشهيدة ، تر: سامي الجندي ، ط 1، دار القدس ، بيروت ، 1975.
3. الحبيب ثامر ، هذه تونس ، مطبعة الرسالة ، (د.ت)، (د.م).
4. الفاسي علال ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ط 3، مطبعة النجاح ، الدار البيضاء ، 2003.
5. بلخوجة الطاهر ، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم ،ط 1، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، 1999.
6. بن عاشور محمد،الحركة الأدبية و الفكرية بتونس،ط3،الدار التونسية،تونس،1983.
7. عبد الله الطاهر ، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة 1830 – 1956 ، ط2، سوسة، 1987، .
8. طوبال إبراهيم ، البديل الثوري في تونس، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1979.

## المـــراجـــــع

1. بن الحاج يحي الجيلالي ، محمد المرزوقي ، معركة الزلاج ، ط2،الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1974.
2. الشيباني بلغيث ، الجيش التونسي في عهد صاق باي ( 1859–1882) ، تق: عبد الجليل التميمي ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي ، تونس ، 1995 .
3. المحجوبي علي ، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986.
4. المحجوبي علي ، العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فإستعمار فمقاومة ، دار محمد علي ، تونس ، 2009 .
5. العقاد صلاح ، المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،1980.
6. عبد الملك خلف التميمي ، أضواء على المغرب العربي ، دار البصائر ، الجزائر ، 2011،

7. الميلي محمد ، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الكلمة للنشر، بيروت ،1983. 32

8. الناضوري رشيد و آخرون ، المغرب الكبير الفترة المعاصرة ، ج 3 ، الدّار القومية للطباعة و النشر ، الإسكندرية، 1966.

9. القصاب أحمد ، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956 ، تر: حمادي الساحلي ،ط1، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، تونس ، 1986،

10. السرجاني راغب ، قصة تونس من البداية الى ثورة 2011، ط1،دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ،2011.

11. الشاطر خليفة و آخرون،تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية و دولة الاستقلال،مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

12. الشريف محمد الهادي ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، تر: محمد الشاوش و محمد عجينة، ط1، دار سراس للنشر، تونس ، 1993 .

13. أندري جوليان شارل ، المعمرون الفرنسيون و حركة الشباب التونسي ، تر: محمد المزالي والبشير بن سلامة ، الشركة التونسية للتوزيع، تونس ، 1985 .

14. أندري جوليان شارل ، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية ، تر المنجي سليم و آخرون ، الدار التونسية للنشر ، تونس، 1976.

*15.* براهيمي عبد الحميد ، المغرب العربي في مفترق الطريق في ظل التحولات العالمية، مركز الوحدة العربية، بيروت، 1996

16. برقوق سالم ، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، طاكسيج كوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2009.

17. بن حميدة عبد السلام ، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة ، بتونس ، 1924-1956 ، تر: رضا بسباس ، عبد الله بوسطة، و آخرون ، در محمد علي الحامي ، تونس ، 1984 .

18. حسن جوهر محمد ، تونس، دار المعارف، مصر،1961.

19. خرفي صالح ، عبد العزيز الثعالبي من آثاره و أخباره في المشرق و المغرب ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1995.
20. داهش محمد علي ، دراسات في الحركة الوطنية و الإتجاهات الوحدية في المغرب العربي،منشورات إتحاد الكتّاب العرب،دمشق،2004.
21. درمونة يونس ، تونس بين الإتجاهات،دار الكتاب العربي، مصر،1958،
22. دروزة عزة ، الوحدة العربية، منشورات المكتب التجاري، بيروت 1975.
23. كامل المحامي محمود ، العرب، تاريخهم بين الوحدة والفرقة، المطبعة العالمية، القاهرة، 1956.

24. محجوبي علي ، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس،ترعمر بن ضو و آخرون،سراس للنشر ، تونس،1986.
25. محروس إسماعيل حلمي ، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج1، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2004.
26. مناصرية يوسف ، الصراع الاديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937، دار المعارف، تونس،2002.
27. عزّيز عبد الكريم ، نضال شعب أبي تونس 1881-1956 ، طبعة منقحة ، مركز النشر الجامعي ، تونس ، 2005 .
28. قدورة زاهية ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت،( د ت) .
29. بن قفيصة عمر ، أضواء على الصحافة التونسية ، دار بوسلامة للطباعة و النشر ، تونس 1972.
30. شبر حكمت ، الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال، دار الحرية للطباعة بغداد، 1975.
31. شترة خير الدّين ، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية و الفكرية التونسية 1900-1930، ط1، دار البصائر ، الجزائر ، 2009.
32. يحيى جلال ، المغرب الكبير، الدار القومية للطباعة والنشر، ج3 ، القاهرة ، 1966.
33. يحي جلال ، العالم العربي الحديث ، دار المعارف ، القاهرة،1966 .